

الفصل الثاني
النقود

تقديم:

بعد أن قدم الفصل الأول مدخلاً ضرورياً للاقتصاديات النقدية، يعرض هذا الفصل ظاهرة النقود من حيث: أهميتها وطبيعتها، ومبررات نشأتها ووظائفها، ثم تطورها وأنواعها، وأخيراً خصائصها وتعريفها. وعلى ذلك يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأهمية والطبيعة.

المبحث الثاني: النشأة والوظائف.

المبحث الثالث: التطور والأنواع.

المبحث الرابع: الخصائص والتعريف.



المبحث الأول الأهمية والطبيعة

أهمية النقود:

لقد تكلمنا في الواقع عن «النقود» طوال الوقت خلال عرضنا لموضوعات الفصل الأول. إذ لا يُعقل في ظل الاقتصاديات النقدية أن نتكلم عن المشكلة الاقتصادية والنظام الاقتصادي والاقتصاديات الجزئية والاقتصاديات الكلية بعامه، ونتكلم عن الإنتاج أو الدخل أو الإنفاق، والاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار، والثروة والأسواق المالية والتيارات النقدية والأصول المالية بخاصة، دون أن نفترض وجود «النقود». والآن، سنحاول أن نبحث هذا «الفرض»، ونحدد بالتالي ما الذي نقصده عندما نتكلم عن «النقود».

فالنقود شأنها شأن كثير من الأشياء «المفيدة» يستخدمها الإنسان، بصفة عامة، دون أن يعرف تمامًا حقيقة ماهيتها. أو في أفضل الأحوال، يُعرّفها بما تقوم به. أي أن النقود «هي ما تقوم به النقود». ولكن، يظل السؤال: «ما هي النقود؟» قائمًا، ويستتبعه منطقيًا سؤال آخر وهو: تحديدًا ما الذي يقوم به هذا الشيء المسمى بالنقود؟ وعليه، في البداية، لعله من المناسب تحليليًا تقديم تحديد أولي ماهية النقود. فالنقود - كما سنرى بشيء من التفصيل في هذا الفصل - هي: أي شيء مقبول قبولًا عامًا في تبادل السلع والخدمات والأصول المادية والمالية وسداد الديون. ووفقًا لهذا التحديد، لما تقوم به النقود، تشمل النقود في أي: نظام اقتصادي حديث: النقود الورقية أو أوراق البنكنوت والنقود المساعدة أي: النقود الورقية والمعدنية الصغيرة ونقود الودائع أو النقود الكتابية أي: الودائع أو الحسابات الجارية والتي تستخدم عن طريق الشيكات. وعلى ذلك،

يتكون العرض الكلي للنقود أساسًا من هذه الأنواع الثلاثة.

وفي الحالة المصرية، لا خلاف على أن الأوراق من فئات الخمسة وعشرين قرشًا وحتى المائتي جنيهاً - النوع الأول - تعتبر نقودًا. كما أنه لا يوجد خلاف أيضًا على أن الأوراق من فئات الخمسة والعشرة قروش والقطع أو المسكوكات المعدنية، بعد اندثار القطع من المليم وحتى القرش، من فئات الخمسة قروش وحتى الجنيه المعدني - النوع الثاني - تعتبر نقودًا. ولقد اكتسبت الودائع الجارية - النوع الثالث - القبول العام، كوسيلة دفع في الوفاء بالتزامات، من خلال تداولها بوساطة الشيكات، وبالتالي اعتبرت نقودًا.

والنقود، وفقًا لهذا التحديد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً. إذ تعتمد كافة الأنظمة المعاصرة، في تأديتها لوظائفها المختلفة اعتماداً أساسياً على استعمال النقود. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم العلاقات الاقتصادية وما تنطوي عليه من صفقات بين مختلف المتعاملين تعقد بوساطة النقود.

فمع تعقيد الحياة الاقتصادية وزيادة المضطربة في التبادل نتيجة الاتساع الكبير في تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج كان لابد من استعمال النقود. ومن خلال هذا الاستعمال نفسه زادت درجات تقسيم العمل والتخصص وبالتالي ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي.

إذ أدى هذا التطور في الفن الإنتاجي، بدوره، إلى استخدام المجتمع لما لديه من موارد اقتصادية بدرجة أكبر، وبطريقة أكفأ في إنتاج ما يحتاج إليه أفراد من سلع وخدمات.

وذلك لأن الإنتاج يتم - كما أشرنا في الفصل الأول - عن طريق شراء المنتجين للموارد الاقتصادية من أصحابها بوساطة النقود، ثم استخدام هذه الموارد لإنتاج

المنتجات الاقتصادية المرغوب فيها. ثم يبيع المنتجون هذه المنتجات لأفراد المجتمع مقابل النقود، والتي حصلوا عليها كدخول إنتاجية بوصفهم أصحاب الموارد الاقتصادية، أو كتحويلات. وعلى ذلك، فتوجيه الموارد النادرة إلى عملية الإنتاج، وتوزيع المنتجات النهائية على أفراد المجتمع، تعتمد على تيارات نقدية عديدة. وأي تغيير في هذه التيارات يتضمن بالضرورة تغييرًا في التيارات الاقتصادية «الحقيقية»، أي: في مستويات إنتاج السلع والخدمات وأنماط توزيعها على أفراد المجتمع.

وعلى ذلك، تؤثر النقود بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى التشغيل والدخل، وعلى كميات وأسعار المنتجات الاقتصادية المختلفة. وحيث إن المتعاملين يحصلون على معظم دخولهم في صورة نقدية، كما أن جزءًا مهمًا من ثروتهم يحتفظ به في صورة نقود، فإنه يُمكن القول: أن النقود تؤثر أيضًا في عملية توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تؤثر على مستويات التشغيل والدخل في المستقبل. ومن هنا نشأت أهمية النقود كظاهرة اقتصادية.

كمية النقود والأسعار :

لقد شهدت آراء الاقتصاديين حول أهمية النقود تغييرًا كبيرًا. فحتى نهاية الثلاث الأولى من القرن الماضي، كان الفكر السائد هو فكر «المدرسة الكلاسيكية»، الذي كان يرى، بصفة عامة، أن النقود ظاهرة ذات أهمية اقتصادية محدودة. فالنقود، وفقًا لهذا الفكر لا تخرج عن كونها «واسطة سلبية»، أو «أداة محايدة»، لتنفيذ قرارات أفراد المجتمع، بوصفهم منتجين أو مستهلكين، أي: إنها مجرد وسيلة لتوفير الوقت والجهد في إبرام الصفقات الاقتصادية المختلفة. وهي وسيلة مهمة في هذا الشأن. إذ إنها أدت إلى تسهيل وتطوير التبادل، وساعدت بالتالي في الاتساع الهائل في تقسيم العمل والتخصص.

ولكن، لا يجب وفقاً لهذه المدرسة، أن نقف عند «الحجاب النقدي» في تحليلنا للنشاط الاقتصادي. فهذا الحجاب يخفي بين طياته الصفقات «الحقيقية» من حيث حجمها ونوعيتها. وليست النقود، في حد ذاتها هي التي نريدها، بل الذي نريده فعلاً هو هذه الصفقات من السلع والخدمات، أي: الأشياء التي يُمكن أن نشترىها بالنقود. ومع ذلك، ووفقاً لفروضهم، يرى الكلاسيك بحق: أن التغير في كمية النقود لا بد وأن يُحدث أثره في «قيمتها»، أي: في الأسعار، باعتبار أن القوة الشرائية للنقود هي الوجه الآخر للمستوى العام للأسعار. ومن هنا، وضعت هذه المدرسة نظريتها لتفسير العلاقة بين كمية النقود والأسعار.

وتقوم هذه النظرية على فرضين رئيسين؛ الأول: هو فرضُ رئيسٍ في الفكر الكلاسيكي كله، ومؤداه أن اقتصاد أي: مجتمع في ظل المنافسة الكاملة يكون دائماً في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل، وفقاً لقانون «ساي» في الأسواق، والذي ينص على أن «كل عرض يخلق الطلب عليه». والفرض الثاني، هو أن عدد مرات استعمال النقود في المجتمع، أي: سرعة دورانها أو تداولها بين أفراد ومؤسسات وقطاعات المجتمع خلال فترة زمنية معينة لا تزيد عن عام تُعد ثابتة. وذلك، لأن هذا التغير يرتبط بعوامل، كعادات وتقاليد المجتمع وظروف السوق وتطور الجهاز المصرفي، لا تتغير كثيراً أو أصلاً في الفترة القصيرة. وتحسب سرعة دوران النقود بقسمة قيمة حجم المعاملات على كمية النقود، فإذا كانت النتيجة مثلاً خمسَ فمعنى ذلك أن النقود دارت خمس مرات في العام.

فإذا كانت كمية النقود تساوي (100) بليون جنيه في هذا العام، فإن العرض الكلي «الفعال» للنقود يساوي (500) بليون جنيه، أي أن كمية النقود استخدمت لتحقيق معاملات بهذه القيمة، نتيجة تكرار استخدامها خمس مرات في المتوسط. ومن ثم،

تعامل سرعة دوران النقود من حيث الأثر معاملة كمية النقود، وإن كان تأثيرها يفوق كثيرًا تأثير كمية النقود. ومع ذلك افترض الكلاسيك ثباتها في الفترة القصيرة.

نظرية كمية النقود:

وعلى أساس هذين الفرضين، صاغت المدرسة الكلاسيكية «نظرية كمية النقود»، على يد الاقتصادي الأمريكي «إرفنج فيشر»، والذي بدأ في بناء النظرية باستخدام «متطابقة» المبادلات، والتي تقوم على حقيقة أن التصرف في الناتج القومي يعني أن المدفوعات للحصول على هذا الناتج من قبل الأفراد (الإفناق القومي) يُطابق تمامًا المتحصلات التي استلمها المنتجون من بيعهم لهذا الناتج (الناتج القومي بأسعار السوق)، كما أوضحنا في الفصل الأول. وحيث إن المدفوعات هي حاصل ضرب كمية النقود (ك) في سرعة دورانها (س)، وأن المتحصلات هي حاصل ضرب كميات السلع والخدمات المنتجة والمتبادلة (ل) في متوسط السعر (م)، فإن متطابقة المبادلات هي:

$$ك \times س \equiv ل \times م$$

وبتعديل هذه المعادلة التعريفية، توصل فيشر إلى معادلة سلوكية لتفسير علاقة كمية النقود بالأسعار، وذلك على النحو التالي:

$$م = د (ك) \times (س \div ل)$$

أو ببساطة تغيير علامة التكافؤ بعلامة التساوي أي:

$$(1) \quad م \times ل = س \times ك$$

حيث (س ÷ ل) ثابت، لأن فيشر اعتبر أن كلاً من (س) و (ل) متغيراً «خارجياً» يتحدد بعوامل أخرى خارج النظرية. ومن ثم، يعتبر ثابتاً. وعليه توصل إلى نتيجة أن تغير كمية النقود كمتغير مستقل يؤدي إلى تغير مماثل في الاتجاه نفسه وبالنسبة نفسها في

المستوى العام للأسعار، كمتغير تابع. أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية مباشرة.

وتُعد هذه النظرية صحيحة تمامًا وفقاً لفروضها. ولكنها تعرضت لانتقادات عديدة وشديدة بالنسبة لفرضي «التشغيل الكامل» و«سرعة الدوران» من ناحية، وفرض أن كمية النقود متغير مستقل والأسعار متغير تابع دائماً من ناحية أخرى. ومع ذلك تظل نظرية كمية النقود مؤيدةً من الواقع المشاهد، ومتسقةً مع الفكر الاقتصادي الإسلامي القائل بأن الإفراط في زيادة كمية النقود، خاصةً عندما يكون الاقتصاد قريباً من حدود التشغيل الكامل، سوف يؤدي حتماً إلى زيادة الأسعار. صحيح ليس بالضرورة بالنسبة نفسها، ولكن بالقطع سيكون هناك تضخم سعري. ولعل «ديجول» كرائد للمدرسة الفرنسية النقدية الحديثة، كان في ذهنه الأثر السلبي لهذا الإفراط، عندما نادى لضبط كمية النقود، بالرجوع إلى الذهب النقدي كأداة لتسهيل التبادل، رغم استحالة ذلك الآن، لعدم توافر كمية الذهب التي تتناسب مع النمو الهائل في النشاط الاقتصادي المعاصر.

وبالرغم من أن نظرية كمية النقود تركز على جانب «عرض النقود»، إلا أنها في الحقيقة تُعد نظرية في «الطلب على النقود». وذلك يرجع إلى تحديدها لحجم كمية النقود الذي يجب الاحتفاظ به عند مستوى معين من الناتج القومي (أو الدخل القومي). ويُمكن اكتشاف ذلك بقسمة جانبي معادلة التبادل (1) على سرعة الدوران (س) فتصبح:

$$ك = (1 \div س) (ل \times م) \quad (2)$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن، فإن كمية النقود (ك) التي يحتفظ بها الأفراد تساوي كمية النقود المطلوبة (كط). ومن ثم إحلال (كط) محل (ك) في المعادلة،

وباستخدام (ق) لتعبر عن الكمية (1 ÷ س)، وهي ثابتة لأن سرعة الدوران (س) ثابتة، تكون المعادلة كما يلي:

$$ك = ق (ل \times م) \quad (3)$$

وعلى ذلك، تُشير هذه المعادلة إلى أنه باعتبار (ق) ثابتة، فإن حجم المعاملات المتولد عن مستوى معين من الناتج القومي (الدخل القومي) يحدد كمية النقود «المطلوبة»، من قبل أفراد المجتمع. ونتيجة لذلك، تبرهن نظرية كمية النقود لفيشر بما لا يدع مجالاً للشك بأن الطلب على النقود يُعد دالة «خالصة» في الدخل، وأن أسعار الفائدة ليس لها تأثير يُذكر على هذا الطلب. ولقد توصل فيشر لهذه النتيجة لأنه كان يعتقد أن أفراد المجتمع يحتفظون بالنقود بدافع المعاملات فقط، وأنهم ليس لديهم الحرية الكافية في تحديد الكمية التي يريدون أن يحتفظوا بها. ومن ثم، يتحدد الطلب على النقود بعاملين: حجم المعاملات المتولد عن الناتج القومي (الدخل القومي)، (ل × م)، ومؤسسات الاقتصاد القومي التي تؤثر في إجراء التبادل بين أفراد المجتمع، ومن ثم تحدد سرعة الدوران (س)، وبالتالي (ق).

نظرية الأرصدة النقدية:

وهذا بصفة عامة، هو ما توصل إليه فريق من الاقتصاديين الكلاسيك، بقيادة الاقتصادي الإنجليزي الشهير «ألفريد مارشال»، بجامعة كامبردج، من نتائج مع اختلاف في بعض التفاصيل. فقد اشتقوا معادلة الطلب على النقود، سالف الذكر، على أساس إقرارهم بوظيفتين مهمتين من وظائف النقود، واللذان تعدان، من وجهة نظرهم، الدافع الرئيس لأفراد المجتمع للاحتفاظ بالنقود. هاتان الوظيفتان هما كون النقود: وسيطاً للتبادل ومخزناً للقيم. ومن ثم، توصلوا إلى نظرية كامبردج في النقود، أو «نظرية الأرصدة النقدية».

ووفقاً لهذه النظرية، يُمثل الطلب على النقود: الكمية من القوة الشرائية التي يريد

أفراد المجتمع الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، لمقابلة ما قد يقومون بشراؤه من سلع وخدمات، أي: لأغراض التبادل. وتمثل هذه الكمية من الأرصدة النقدية نسبة معينة من الناتج القومي (الدخل القومي). وبافتراض ثبات الناتج القومي الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل (ل)، وثبات نسبة الأرصدة النقدية (ق) في الفترة القصيرة، وأن مستوى الأسعار (م)، فإن قيمة الناتج القومي هي (ل × م). وعليه، تكون كمية النقود المطلوب الاحتفاظ بها من قبل أفراد المجتمع (ك) ستكون:

$$ك = ق (ل \times م) \quad (4)$$

وهي المعادلة نفسها (3) التي تقوم عليها نظرية كمية النقود. كما أن المعامل (ق) ما هو إلا مقلوب سرعة الدوران (س) في نظرية الكمية، كما يتضح من المعادلتين (1)، (2) أي أن:

$$ك = (1 \div س) (ل \times م)$$

وبضرب طرفي المعادلة في (س)، نحصل ثانيةً على معادلة نظرية كمية النقود، كما يلي:

$$ك \times س = ل \times م \quad (5)$$

وعلى ذلك، لا يوجد أي اختلاف بين النظريتين. وتشير نظرية الأرصدة وفقاً لفروضها إلى أن أي زيادة في كمية النقود لا بد أن تؤثر في مستوى الأسعار بالزيادة وبالنسبة نفسها. وهي النتيجة نفسها التي وصلت إليها نظرية كمية النقود.

هذه النتيجة المنبثقة من نظرية كمية النقود تؤكد على حقيقة أن آثار التغير في العرض الكلي للنقود ستنعكس مباشرة وبالضرورة على التغيرات في مستويات الأسعار. وعلى ذلك، ولأنها تنبأت بهذه الآثار، نجد أن المدرسة الكلاسيكية تعارض بشدة السماح بأي

زيادات في العرض الكلي للنقود لأنه وفقاً لنظريتها ستكون النتيجة حتماً التضخم. كمية النقود والتشغيل:

منذ أواخر الثلاثينات من القرن الماضي وحتى الآن، أصبح هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين المحدثين، الكينزيين بصفة خاصة، وما بعد الكينزيين بصفة عامة، أي: «المدرسة الحديثة»، وما بعد الحداثة، أو الاقتصاديات الجديدة والاقتصاديات الجديدة «الجديدة»، على أن أهمية النقود تتعدى كونها أداة لتسهيل التبادل. وأنها نفسها تؤثر فعلاً في الجوانب «الحقيقية» للنظام الاقتصادي الحديث. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تتأثر مستويات الإنتاج أو الدخل، والثروة، وتوزيعهما، بالنقود من طريقتين: (1) طريقة استخدام مجتمع ما للنظام النقدي لكي يغير «كمية النقود». (2) معدل استخدام ما لدى هذا المجتمع من نقود متاحة، أي: سرعة دوران النقود من متعامل لآخر، خلال فترة زمنية معينة.

فتقريباً للواقع، خاصةً بعد الكساد العالمي العظيم في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، أسقطت المدرسة الحديثة، فروض الكلاسيك، خاصةً فرض «التشغيل الكامل» وفرض «ثبات» سرعة دوران النقود. وعلى ذلك، يمكن أن تلعب التغيرات النقدية دوراً أساسياً في إحداث تغيرات مادية أو حقيقية. فالزيادة في النقود - كميةً وسرعة دورانٍ - قد تؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد الاقتصادية. وإذا زادت بدرجة أكثر من «اللازم»، قد تؤدي هذه الزيادة إلى مزيد من إنتاج السلع والخدمات، مع رفع الأسعار. وهذا بدوره قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد والطبقات. وهذا الارتفاع في مستوى الأسعار بدوره قد يؤثر في حجم الإنتاج أو الدخل، ربما بصورة ملائمة في البداية، ثم بصورة سلبية، إذا ما وصل المجتمع إلى حالة التشغيل الكامل للموارد، أو حالة قريبة منها. وهنا، يطل علينا الفكر الكلاسيكي

محدراً، ومنادياً بضرورة ضبط العرض الكلي «الفعال» للنقود. وقد يؤدي النقص في النقود إلى آثار عكسية تماماً في الإنتاج أو الدخل والأسعار والتوزيع، فيدخل الاقتصاد في دورة «انكماشية»، تزداد حدة، خلال الزمن. ومن ثم، تعتبر النقود جزءاً مهماً وأساسياً في الهيكل الاقتصادي للمجتمع. فإذا تغيرت، فإن هذا التغيير سوف يؤثر، بصورة أو بأخرى، في الأشياء الأخرى التي تقوم بها، حتى ولو لم نتبين العلاقة المباشرة بشكل مباشر ومحدد وواضح.

النظرية الكينزية: ولزيد من إلقاء الضوء على هذا الدور المهم للنقود في النشاط الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديين المحدثين، نلخص في عجالة، الفكر الكينزي، ثم فكر النقديين الجدد، في النقود والتشغيل. ففي كتابه «النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود»، والذي صدر عام 1936، وعُد بحق ثورة في الفكر الاقتصادي، اعتبر «جون ماينارد كينز» أن الطلب على النقود يحكمه أساساً ثلاثة دوافع هي: دافع المعاملات، أي: كون النقود وسيطاً للتبادل لتسهيل التعامل اليومي، ودافع الاحتياط للظوارئ والظروف الاستثنائية، خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، ثم دافع «المضاربة» على التغيير «بالانخفاض» للأسعار بعامية، وأسعار الأوراق المالية، وبالذات «السندات» بخاصة. ومن ثم، توصل إلى نظريته في الطلب على النقود، والتي أسماها: «نظرية تفضيل السيولة».

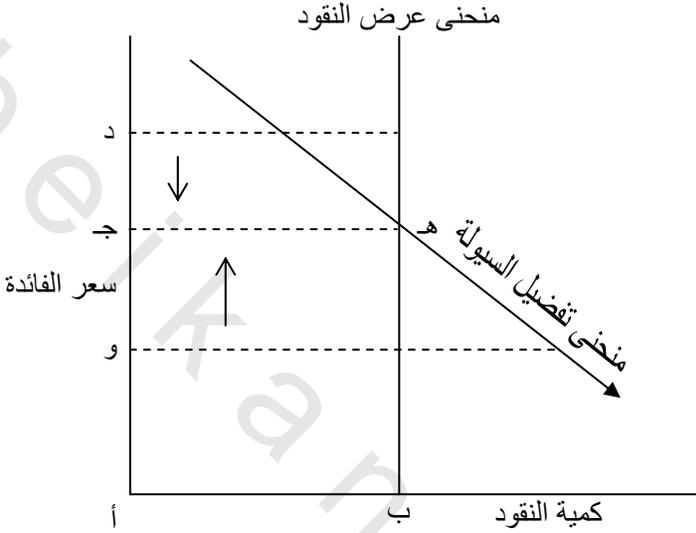
ووفقاً لهذه النظرية، اعتبر «كينز» أن كمية النقود التي تُطلب لغرض المعاملات تتوقف على مستوى الدخل، بينما يتوقف دافع الاحتياط ليس فقط على مستوى الدخل، وإنما أيضاً على درجة «عدم التأكد» السائدة في المجتمع، بصفة عامة. واستناداً إلى اعتبار النقود مخزناً للقيمة، وأن ثروة الأفراد تتكون من النقود والسندات، وأن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر السند علاقة عكسية (حيث $\text{سعر السند} = \frac{\text{العائد السنوي}}{\text{سعر}}$)

الفائدة)، رأى «كينز» أن احتفاظ الأفراد بالنقود من أجل المضاربة يرتبط ارتباطاً عكسياً مع تغيرات سعر الفائدة. بمعنى: أنه إذا ارتفعت أسعار السندات، أي: انخفض سعر الفائدة، فإن ذلك سوف يكون مغرياً لهم على تحقيق مكاسب رأسمالية، لارتفاع القيمة السوقية عن القيمة الاسمية، فيبعون السندات، ويحتفظون بالنقود. والعكس تماماً صحيح. إذا ارتفع سعر الفائدة، أي: انخفضت أسعار السندات، فإن الأفراد سيقدمون على شراء السندات، ويتخلصون من النقود. ومن ثم، ينخفض الطلب على النقود.

ويرى بعض الكينزيين أن دافعيّ المعاملات والاحتياط قد يرتبطا أيضاً ارتباطاً عكسياً عند مستوياتٍ عليا من التغير في سعر الفائدة، على أساس تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة الاحتفاظ بالنقود، في صورة الفائدة التي كان يُمكن الحصول عليها من الأصول الأخرى. وعلى ذلك يرى «كينز» أن تغير توقعات الأفراد بالنسبة لمستوى سعر الفائدة وفقاً للدوافع الثلاثة سوف يؤدي إلى تقلبات في الطلب على النقود، والتي تؤدي بدورها إلى تقلبات في سرعة دورانها. ومن ثم، تؤثر في العرض الكلي «الفعال» للنقود.

ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وبالذات مستوى الأسعار والدخل نصل إلى منحني الطلب على النقود الكينزي، أي: منحني تفضيل السيولة الذي يتخذ (للتبسيط) شكل الخط المستقيم المتجه من أعلى إلى أسفل جهة اليمين، ليرجم العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والكمية المطلوبة من النقود. وعند «كينز» يتحدد العرض الكلي للنقود من قبل السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، بصورة مستقلة عن سعر الفائدة، أي: إن «كتلة النقود» تُعد عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. ومن ثم، يتخذ منحني عرض النقود شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي. ومن ثم،

نصل إلى سعر الفائدة التوازني الذي يتحدد في سوق «النقود». ويتضح ذلك من الرسم البياني التالي:



شكل (1-2)
التوازن بين طلب وعرض النقود

ويحدث التوازن عندما تتساوى كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة (هـ)، وتكون النتيجة سعر الفائدة التوازني (أ ج). وعند السعر (أ د) يكون الوضع غير توازني مؤقت ينطوي على زيادة في المعروض من النقود. وهذا يعني أن الأفراد يحتفظون بنقود أكثر مما يرغبون، مما يدفعهم إلى التخلص منها عن طريق شراء سندات، وهذا يرفع أسعار السندات، مما يدفع سعر الفائدة إلى الانخفاض متجهًا إلى نقطة التوازن (هـ). والعكس عند السعر (أ و)، حيث الكمية المطلوبة من النقود أكبر من الكمية المعروضة، أي: هناك زيادة في

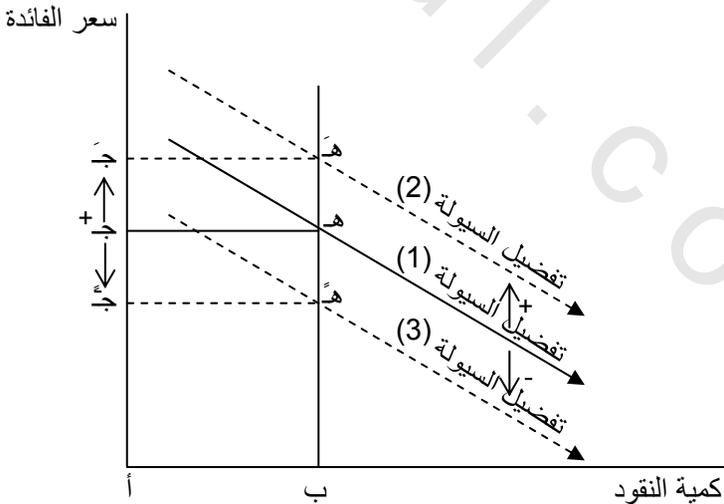
الطلب على النقود، لأن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية أكبر مما لديهم من النقود فعلاً، ولتحقيق ذلك، يبيعون ما لديهم من سندات، مما يخفض أسعارها، ويرفع سعر الفائدة إلى أن يصل إلى سعر التوازن (أج).

وقد يتغير سعر الفائدة التوازني بفعل ثلاثة عوامل هي: أثر الدخل، وأثر مستوى الأسعار، وأثر تغير عرض النقود- أي: انتقال كل من منحنى الطلب، ومنحنى العرض - فوقاً لكيّنز، هناك سببان حول تأثير ارتفاع الدخل على الطلب على النقود: الأول، أنه بزيادة الدخل تزداد ثروة المجتمع، وبالتالي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود كمخزن للقيمة. والسبب الثاني أن زيادة الدخل سيرغب الأفراد في القيام بمعاملات أكبر باستخدام النقود، مما يعني أيضاً الرغبة في الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود. وعلى ذلك، يؤدي مستوى دخل مرتفع إلى زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم، انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة التوازني. والعكس تماماً صحيح، وهو أن مستوى دخل منخفض يؤدي إلى نقص في الطلب، وانتقال المنحنى بأكمله إلى اليسار، مما يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة التوازني.

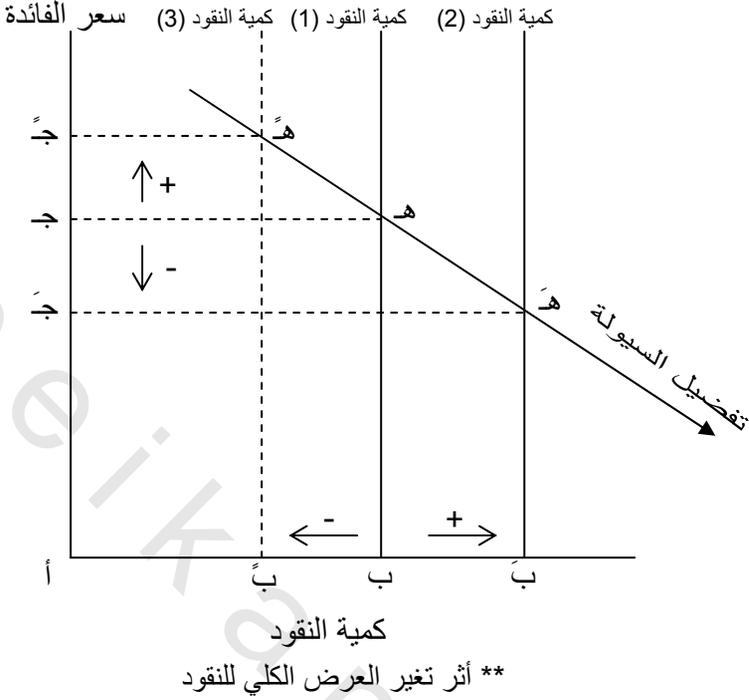
وبالنسبة لأثر ارتفاع مستوى الأسعار، اعتقد «كينز» بحق أن الأفراد يهتمون بكمية النقود «الحقيقية» التي يحتفظون بها، أي: بمقدار ما تشتريه هذه الكمية من سلع وخدمات. فإذا ارتفعت الأسعار، تنخفض قيمة النقود، ومن ثم لن يستطيع الأفراد أن يشتروا بواسطتها الكمية نفسها من السلع والخدمات. ولإعادة القوة الشرائية «الحقيقية» لديهم، يتطلب الأمر أن يحتفظوا بكمية إسمية أكبر من النقود. ومن ثم، فارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وبالتالي انتقال منحنى الطلب جهة اليمين، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة التوازني. والعكس تماماً صحيح،

وهو أن انخفاض الأسعار سوف يؤدي إلى نقص الطلب، وانتقال المنحنى إلى اليسار، وبالتالي انخفاض سعر الفائدة التوازني.

وأخيراً، بالنسبة لعرض النقود، والذي يُفترض أنه محكوم تمامًا من قبل السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، فإن أي: زيادة في عرض النقود، سوف تؤدي إلى انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن سعر الفائدة التوازني سوف ينخفض. والعكس تمامًا صحيح، وهو أن أي نقص في العرض الكلي للنقود سوف يؤدي إلى رفع سعر الفائدة التوازني. وهذا هو جوهر عمل السياسة النقدية - كما سنفصل في الفصل الرابع من هذه الدراسة - ويوضح الشكل البياني التالي آثار العوامل الثلاثة على سعر الفائدة التوازني:



* أثر تغير الدخل ومستوى الأسعار



شكل (2-2): أثر تغير العوامل التي افترض ثباتها على سعر الفائدة التوازني

ولاستكمال الصورة الكلية حول أهمية النقود، بعد التوازن في سوق «النقود»، نقدم عرضاً مبسطاً للإطار العام الكينزي لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي، أو مستوى الدخل، وذلك لتوضيح كيف يحدد الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي منها «هذا المستوى»: قبل حدود التشغيل الكامل للموارد، أو قريباً من هذه الحدود، أو بعدها في ظل تضخم نقدي. فمستوى الدخل التوازني هو ببساطة المستوى الذي يولد دخلاً كافياً لتحقيق المستوى الكافي بالضبط من الإنفاق المطلوب لشراء كل السلع والخدمات المنتجة. أي: هو الذي يتحقق عند تساوي الكميات المطلوبة من السلع والخدمات مع الكميات المعروضة. وعند «كينز» الطلب الكلي «يخلق العرض له»، تماماً عكس قانون «ساي» في الأسواق. وعليه، سوف نفترض أن المنتجين

سيرغبون في عرض الناتج الذي يرغب في شرائه المنفقون، بالضبط. ومن هنا، اعتبر خط «45 درجة» ممثلاً للعرض الكلي، وسمي بخط الدخل. حيث يتكوّن من نقاط تمثل مستويات من الدخل تقابل تماماً مستويات من الإنفاق.

فكما قدمنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، يمكن النظر للنشاط الاقتصادي من حيث تكوينه، فنسميه الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج، أي: الدخل القومي، ومن زاوية التصرف فيه، أي: الناتج القومي بأسعار السوق أو الإنفاق القومي. فالأول يمثل جانب العرض، والثاني جانب الطلب. وعلى ذلك، يتم توازن الاقتصاد القومي عند التقاء منحنى الطلب الكلي بمنحنى العرض الكلي. ونحن نعلم من عرضنا في الفصل الأول أن الناتج القومي أو الإنفاق القومي يساوي الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم يشمل:

الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام + صافي الاستثمار المخزوني + صافي الاستثمار الخارجي + الاستثمار المعمر. وللتبسيط، سنجمع هذه المكونات الخمسة للطلب الكلي في بندين، هما: الاستهلاك القومي والاستثمار القومي.

وعند «كينز»، الاستهلاك القومي دالة في الدخل، أي: إن الإنفاق على الاستهلاك يتحدد بمستوى الدخل، وهو ما يُطلق عليه «الميل للاستهلاك». ويحدد «الميل الحدي للاستهلاك»، أي: مقدار ما ينفق من الزيادة في الدخل على الاستهلاك، شكل الدالة أو طبيعة العلاقة، أي: اتجاه وميل المنحنى الذي يصور هذه العلاقة. واستناداً إلى ما تعلمناه في الفصل الأول، وباعتبار (Δ) ترمز إلى الزيادة، فإن:

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}.$$

$$\Delta \text{ الدخل} = \Delta \text{ الاستهلاك} + \Delta \text{ الادخار}.$$

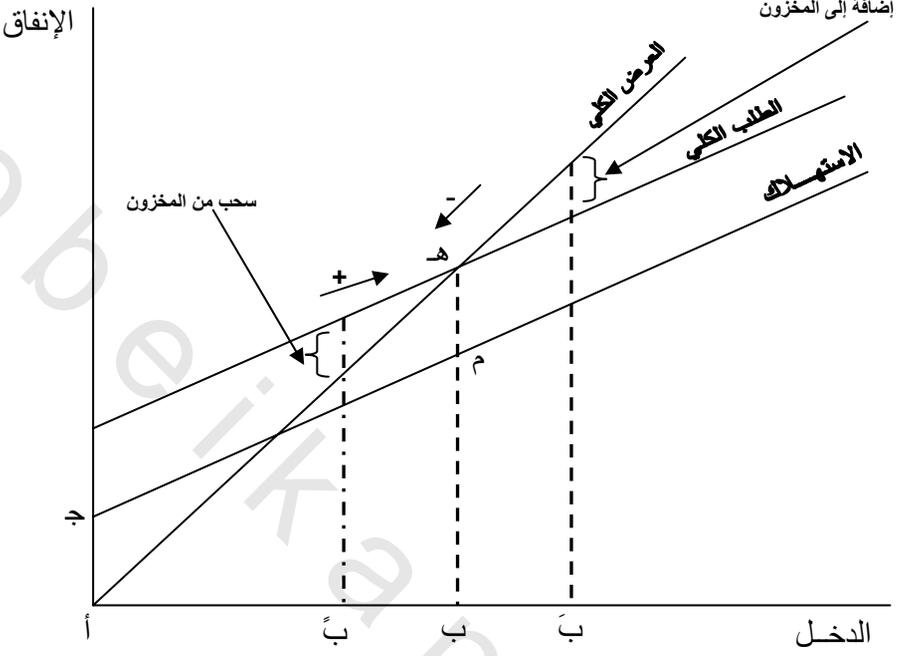
وبقسمة طرفي المعادلة على (Δ الدخل) نجد أن:

$$، \text{ أي إن: } \frac{\Delta \text{ الادخار}}{\Delta \text{ الدخل}} + \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الدخل}} = 1$$

$$1 = \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار}$$

وعلى ذلك، اعتبر «كينز»، وأيده الواقع المشاهد، أن الميل الحدي للاستهلاك دائماً موجب، وأقل من الواحد الصحيح، وثابت في الفترة القصيرة. ومن ثم، تتخذ دالة الاستهلاك شكل الخط المستقيم. ولأن المجتمع لا بد أن يستهلك حتى عندما يكون دخله صفراً، ضمّن «كينز» في دالته للاستهلاك مقداراً ثابتاً، يمثل قيمة الاستهلاك المستقل، أي: الذي لا يعتمد على الدخل، أي: مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً. وعلى ذلك، تتخذ دالة الاستهلاك شكل الخط المستقيم المتجه من أسفل إلى أعلى جهة اليمين، والذي يبدأ من نقطة أعلى من نقطة الأصل على المحور الرأسي، ليعبر عن المسافة الممثلة للاستهلاك المستقل.

وبالنسبة للاستثمار، فقد اعتقد «كينز» أنه يرتبط بمستوى سعر الفائدة، وتوقعات المنتجين حول المستقبل. ولكن، للتبسيط، افترض أن الاستثمار مستقل، بمعنى أن دالته تمثل خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي. وعلى ذلك، بجمع الدالتين نحصل على منحنى الطلب الكلي، والذي يمثل الاستهلاك والاستثمار. وبالطبع، يمثل الفرق بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى الاستهلاك: الاستثمار، كما يمثل الفرق بين منحنى العرض الكلي (خط 45 درجة) ومنحنى الاستهلاك: الادخار، حيث منحنى العرض الكلي هو منحنى الدخل. وعليه، يتحقق «التوازن»، بطريقتين: مساواة الطلب الكلي بالعرض الكلي، أو مساواة الاستثمار بالادخار، في صورتيهما المتوقعة أو المخططة، كما يتضح من الشكل البياني التالي:



شكل (3-2): التوازن الكلي

ويتضح من الشكل البياني أن التوازن يتم عند النقطة (هـ)، ومستوى الإنتاج (أب)، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، ويساوي الاستثمار المخطط الادخار المخطط. فكل منهما يساوي (م هـ). بينما على يمين النقطة (هـ)، الوضع غير توازني مؤقت، حيث العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، مما يضطر المنتجين إلى القيام بإضافة اضطرارية إلى المخزون، ومن ثم يدفعهم إلى خفض إنتاجهم، فيتجهون إلى الوضع التوازني (هـ). والعكس بالنسبة للوضع على يسار النقطة (هـ)، حيث الطلب أكبر من العرض، مما يضطر المنتجين إلى السحب من المخزون، ومن ثم يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم لتعويض النقص في المخزون ولاستغلال حالة الرواج، فيتجهون إلى الوضع التوازني (هـ). ولكن حتى في الأوضاع غير التوازنية المؤقتة، يظل

الاستثمار المحقق متطابقاً مع الادخار المحقق، لأنها الشيء نفسه، وهو ذلك الجزء من الناتج الذي «لم يستهلك»، كما ذكرنا في الفصل الأول. فمثلاً، عند المستوى المؤقت من الناتج (أب)، يتم التطابق عن طريق إضافة مخزون اضطراري، بمقدار الفرق، إلى الاستثمار المرغوب فيه. وعند المستوى المؤقت من الناتج (أب)، يتم التطابق عن طريق سحب اضطراري من المخزون، بمقدار الفرق. وكما نعلم، أن الإضافة الصافية إلى المخزون هي استثمار، وأن السحب الصافي من المخزون هو «استثمار سلبي».

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، ومن ثم التوازن عند مستوى أعلى من الناتج أو الدخل الزيادة في الاستثمار المخطط والزيادة في الاستهلاك المستقل، ولنطلق عليها معاً الإنفاق المستقل. فأى زيادة في هذا الإنفاق سوف تؤدي في النهاية إلى زيادة «مضاعفة» في الدخل. وهذا ما يعرف «بمضاعف الإنفاق»، والذي يقيس مدى الزيادة في الدخل الناتجة من زيادة أولية في الإنفاق. فمثلاً، إذا زاد الاستثمار بمقدار (10) بليون جنيه، فأدت هذه الزيادة إلى زيادة في الدخل قدرها (40) بليون جنيه، فإن مضاعف الإنفاق يساوي (4)، وإذا كانت الزيادة في الدخل (50) بليون جنيه، فإن المضاعف يكون (5). فكيف يحدث ذلك؟ ولماذا يؤدي إنفاق «معين» إلى زيادة أكبر في الدخل، بحيث يصبح مضاعف الإنفاق أكبر من الواحد الصحيح؟ الإجابة: أن الزيادة في الإنفاق المستقل، والتي تؤدي إلى زيادة الدخل في حد ذاتها، ستؤدي أيضاً إلى زيادة إضافية في الإنفاق الاستهلاكي من خلال الميل الحدي للاستهلاك ووفقاً له، وهذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي بدورها إلى زيادة أكبر في الدخل من خلال الميل الحدي للاستهلاك، وهكذا تتكرر عمليات الإنفاق الاستهلاكي بالمنطق ذاته، مضيفة زيادات متتالية إلى الدخل، ولكن بصورة متناقصة. ومن ثم يقترن مجموعها من «رقم محدد»، وتكون النتيجة هي زيادة

مضاعفة في الدخل من زيادة معينة من الإنفاق المستقل. ويمكن أن تشتق النتيجة جبرياً، على أن نرمز للزيادة في الإنفاق بالرمز $(\Delta ق)$ ، والميل الحدي للاستهلاك (م ح س)، والميل الحدي للادخار (م ح د)، والزيادة في الدخل $(\Delta ل)$ ، كما يلي:

$$\Delta ل = \Delta ق \times \frac{1}{1 - م ح س} = \Delta ق \times \frac{1}{م ح د}$$

فهنا، مضاعف الإنفاق المستقل هو مقلوب الميل الحدي للادخار. فإذا كانت الزيادة في الإنفاق المستقل تساوي (100) بليون جنيه، والميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.8)، معنى ذلك أن الميل الحدي للادخار (0.2)، ومن ثم، المضاعف (5)، والزيادة في الدخل (500) بليون جنيه.

وبصفة عامة، يمكن اشتقاق المضاعف من معادلة الإنتاج أو الدخل، كما يلي:

بما أن: $ل = س + ق$ ، حيث $(ل)$ ترمز للدخل، $(س)$ الاستهلاك، $(ق)$ الإنفاق المستقل. فإن: $\Delta ل = \Delta ق + \Delta س$.

وحيث إن $\Delta س$ تساوي $\Delta ل$ مضروبة في م ح س،

$$\Delta ل = \Delta ق + \Delta ل \times م ح س.$$

أي إن: $\Delta ل (1 - م ح س) = \Delta ق$.

$$\Delta ل = \Delta ق \times \frac{1}{1 - م ح س}.$$

$$\frac{1}{م ح د} = \frac{1}{1 - م ح س} \quad \text{ومن ثم، يكون مضاعف الإنفاق هو:}$$

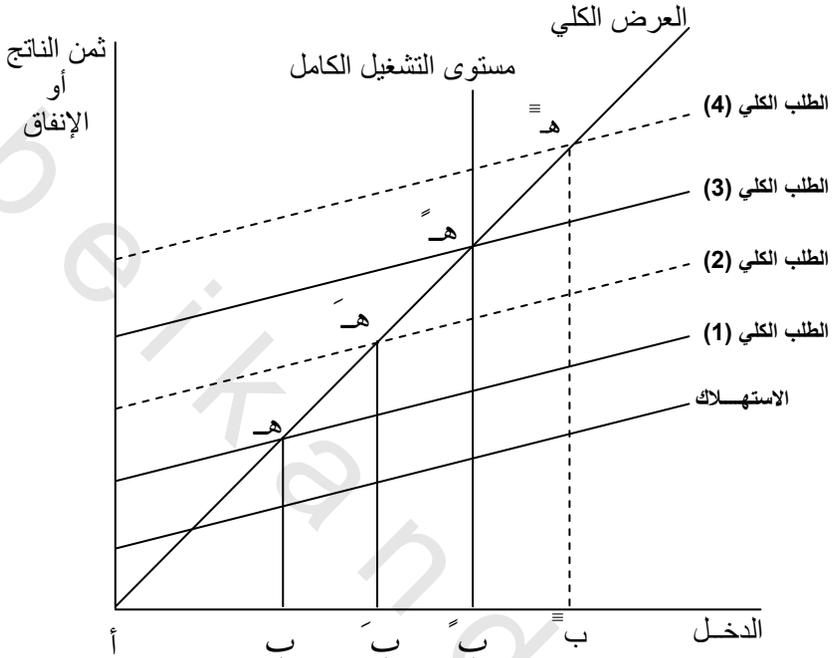
أي: مقلوب الميل الحدي للادخار.

وبالطبع، تنطبق المعادلة على الحالة العكسية، بمعنى: إذا نقص الإنفاق المستقل بقدر معين، سيؤدي ذلك إلى نقص الدخل نقصاً مضاعفاً.

وأخيراً، لقد قلنا: إن الاستثمار في الواقع يتوقف على مستوى سعر الفائدة السائد، وعلى توقعات المنتجين حول المستقبل. ونضيف هنا إلى هذه الحقيقة، أن أي منتج قبل أن يقوم باستخدام رأس ماله النقدي في مشروع استثماري، فإنه عادةً يقوم بتقدير جميع الإيرادات المتوقعة من هذا المشروع طوال فترة حياته الإنتاجية، ثم يقوم بحساب المعدل الذي إذا حُصمت به يعطي القيمة الحالية لرأس ماله النقدي. وهذا المعدل هو ما يطلق عليه مصطلح: الكفاية الحدية للاستثمار. ثم يقارن هذا المعدل بسعر الفائدة، فإذا كان أعلى يُقدم على الاستثمار لأنه يصبح مجزياً، حيث إن الفرق بينهما يمثل ربحاً صافياً يمكن تحقيقه. وإذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار أقل من سعر الفائدة، فإنه يمتنع عن الاستثمار، حيث إن الفرق يمثل خسارة محتملة. وواضح إذاً أن زيادة العرض الكلي للنقود، وبالتالي انخفاض سعر الفائدة، إذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها، يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة «مضاعفة»، من خلال «مضاعف الإنفاق» في الدخل أو الناتج القومي.

وعليه، تتضح وجهة نظر المدرسة الحديثة في أن زيادة العرض الكلي «الفعال» للنقود، أي: كمية النقود وسرعة دورانها، سوف تؤدي إلى رفع منحنى الطلب الكلي، مما يزيد الناتج أو الدخل بصورة مضاعفة، ثم تستمر الزيادة مع ارتفاع «محمّل» في الأسعار، ثم تنقلب إلى ارتفاع جامح في الأسعار، إذا استمرت زيادة العرض الكلي للنقود عند وصول الاقتصاد قرب حدود التشغيل الكامل، ثم تصبح المشكلة ارتفاعاً «مفرطاً» في الأسعار بعد هذه الحدود. وتكون الزيادة المسجلة في الدخل أو الناتج «بمجرد» زيادة نقدية.

وباستخدام أدوات «التحليل العام» الكينزي، يصور الرسم البياني التالي، هذه الحالات.



شكل (2-4): حالات التوازن الكلي

نظرية النقديين الجُدد: يعد هذا العرض الكينزي لدور النقود في النشاط الاقتصادي «المدرسة الحديثة» أو «الاقتصاديات الجديدة». وكان هذا العرض ذائع الصيت، واعتبرته كثير من الدول أساساً لرسم وتنفيذ سياساتها الاقتصادية. ثم جاءت «مدرسة النقديين الجدد» بزعامه الاقتصادي الأمريكي «ميلتون فريدمان»، أو ما سُميت «بمدرسة شيكاغو»، أو مدرسة ما بعد الحداثة، أو «الاقتصاديات الجديدة الجديدة» في الستينات من القرن الماضي. وبالرغم من هذه التسميات لأعمال «فريدمان» وزملائه، إلا أن ما جاءوا به يمثل إعادة تأكيد لبعض المفاهيم التي قدمتها المدرسة

الكلاسيكية.

فقالوا بأن سرعة دوران النقود سوف تتغير تغيراً طفيفاً، وأن مثل هذه التغيرات يمكن التنبؤ بها على أية حال. ولكنهم اختلفوا مع هذه المدرسة في التأكيد على أن «عرض النقود» له تأثير مهم على مستوى الإنتاج الحقيقي. فحيث إن التغيرات في سرعة الدوران تعد طفيفة، فأى زيادة في كمية النقود في وضع اقتصادي يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، سيؤدي إلى زيادة الإنفاق، أي: رفع مستوى الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظيف.

وبالرغم من أن تحليل «فريدمان» للطلب على النقود أقرب للتحليل الكينزي منه إلى التحليل الكلاسيكي، نجد أن «فريدمان»، على عكس «كينز»، اعتبر أن تغيرات سعر الفائدة ليس لها تأثير يُذكر على الطلب على النقود. بينما اعتقد أن المحدد الأساسي لهذا الطلب هو «الدخل الدائم»، والذي يعني به المتوسط المتوقع للدخل طويل الأجل. ولأن هذا الدخل لا يتغير كثيراً خلال التقلبات الدورية، فإن الطلب على النقود بدوره لن يتغير كثيراً خلال هذه التقلبات. وبدلاً من أن ينشغل بتفصيل دوافع الطلب على النقود، كما فعل «كينز»، ركز «فريدمان» على نظرية الطلب على «الأصول»، ليرهن على أن الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم، وبالعوائد المتوقعة من أصول بديلة، وهي السندات والأسهم والسلع، مقارنةً بالعوائد المتوقعة من النقود، حتى ولو في صورة خدمات من الجهاز المصرفي لأصحاب الودائع الجارية والقصيرة الأجل.

وفي النهاية، خلص «فريدمان» إلى التأكيد على أنه إذا كان يمكن التنبؤ بسرعة دوران النقود، رغم أنها غير ثابتة، فإن ذلك سوف يقودنا إلى ما توصلت إليه نظرية كمية النقود من أن النقود هي المحدد الرئيس للإنفاق الكلي.

ونتيجة لكل ذلك، وبالرغم من أن اهتمامنا يجب أن ينصب على الجانب الحقيقي من

النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا لا ينفي ما للنقود من أهمية كوسيلة تبادل لا غنى عنها في ظل اقتصاد حديث يقوم على درجة متقدمة من التخصص من ناحية، ولدور النقود نفسها في عملية تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي من ناحية أخرى.

طبيعة النقود:

لقد تكلمنا، في الواقع، فيما سبق من هذه الدراسة وخاصةً البند السابق، ليس فقط عن أهمية النقود، بل أيضاً عن كثير من خصائصها وعناصر طبيعتها. والآن، سنحاول تجميع عناصر هذه الطبيعة بشكل مباشر ومنظم. إذ تتميز «النقود» من حيث طبيعتها بعدد من السمات، لعل أهمها: النقود كسلعة، والنقود كأصل مالي، والنقود كأصل كامل السيولة، والنقود كأصل «صفري» الإيراد. وستتناول كل سمة من هذه السمات بشيء من التفصيل فيما يلي:

النقود كسلعة: تعتبر النقود، من وجهة نظر الاقتصاديين النقديين، وبأنواعها الثلاثة الحالية، وبوصفها ذلك الشيء الذي يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات، «سلعة». ولكنها، ليست كبقية السلع الاقتصادية؛ فهي، بالقطع، لا تعتبر من السلع الاستهلاكية. إذ إنها لا تستخدم مباشرةً لأغراض الاستهلاك النهائي. كما أنها لا تعتبر من السلع الإنتاجية - الوسيطة أو النهائية - إذ إنها لا تستخدم مباشرةً كمستلزم إنتاجي في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى - استهلاكية وإنتاجية. أي: أنها ليست، في حد ذاتها، سلعة استهلاكية أو سلعة إنتاجية. ولكنها، كبقية السلع الاقتصادية، تعتبر نادرة نسبياً ونافعة في الوقت نفسه، أي: أن لها «عرض» وعليها «طلب» في سوق خاص بها، وهو سوق «النقود». ويتحدد العرض من النقود، تحكيمياً واحتكارياً، من قبل السلطات النقدية، وفقاً لمستوى واحتياجات النشاط الاقتصادي. ويتحدد الطلب على النقود، أي: الاحتفاظ بها لأغراض التعامل ولاعتبارات الاحتياط للطوارئ

و«المضاربة» في السلع والأوراق المالية، توقعًا لانخفاض أسعارها في المستقبل، بمستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ومستوى سعر الفائدة على وجه الخصوص. ولقد عرضنا تفصيلًا لذلك في البند السابق من هذا البحث. بل، إن هناك من يعتقد أن النقود تُطلب لما يتوقع أن تدره من «عائد» ولو طفيف، أو ما تتسبب فيما يقدم لحائزها من خدمات من قبل الجهاز المصرفي، ووحداته المتنافسة، خاصةً في التجربة الأمريكية. وعلى رأس هؤلاء الاقتصادي النقدي «فريد مان»، كما أشرنا.

ويتحدد «ثمن النقود»، أو مقابل «تأجير» النقود، كسلعة من نوع خاص، بقوى العرض منها والطلب عليها في سوق «النقود»، كما يتضح في الرسم البياني لتفضيل السيولة «الكينزي» في البند السابق. فالأفراد يحتفظون بكمية أكبر من النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة، عندما ينخفض سعرها، ويتخلون عنها، بالحصول على أصول أخرى، عندما يرتفع هذا السعر. ويطلق على هذا الثمن أو السعر مصطلح: سعر الفائدة. ويرفض النظام الإسلامي، بحق، هذا المنطق الكينزي، على أساس أن النقود تعتبر أداة أو وسيلة لتسهيل التبادل فقط. فلم نسمع عن مجتمع يتاجر في أدوات القياس الطبيعية. ومن هنا، كان تحريم الإسلام «للاكتناز». فالنقود وُجدت لتنفق في الأغراض الاستهلاكية والإنتاجية، ويحتفظ بها مؤقتًا من أجل هذه الأغراض.

إذًا، وفقًا للمفهوم الغربي بعامة والفكر النقدي بخاصة، تكتسب النقود صفة السلعة من كونها نادرة ونافعة. وتستمد منفعتها من حقيقة أنها أداة لتسهيل التبادل. ومن هنا، سُميت «بسلعة التبادل». أي: أنها تستخدم لشراء منتجات اقتصادية سلع وخدمات أو «حقوق» بالنسبة للأوراق المالية.

النقود كأصل مالي: والنقود، بالصفة التي حددناها، وبأنواعها الحالية، تمثل جزءًا مهمًا من ثروة معظم المتعاملين. وهي بذلك تعد من أهم الأصول المالية التي تتكون

منها جزئياً هذه الثروة. وتشمل «الأصول المالية»، بجانب النقود، مختلف أنواع الأوراق المالية والقروض والسلفيات. ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل تتكون الثروة القومية من الأصول المادية فقط. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو «الأصول المالية» للدولة لدى بقية دول العالم، فهي جزء من ثروة المجتمع في صورة مالية. وتشكل الأصول المالية «حقوقاً» لبعض المتعاملين وخصوصاً أو ديوناً على البعض الآخر.

وتعتبر النقود، كأصل مالي، حقاً لحائزها، وديناً أو التزاماً على الحكومة في حالة النقود المساعدة، أو البنك المركزي في حالة أوراق البنكنوت أي: النقود الورقية الرئيسية، أو البنوك التجارية في حالة نقود الودائع، كما سنفصل فيما بعد. ويستخدم حائز النقود هذا الحق، بصفة عامة، في الوفاء بالتزاماته أو في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات أو أصول مالية أخرى.

النقود كأصل كامل السيولة: والنقود، كحق تعتبر قوة شرائية عامة تستخدم في الحصول على السلع والخدمات، والأصول المالية الأخرى، أي: على غيرها من الحقوق. وعلى ذلك، تتيح لحائزها إمكانية الحصول على أي: شيء قابل للشراء. أي: أنها يمكن أن تتحول إلى أية سلعة أو خدمة أو أصل مالي آخر في أي وقت بسهولة ودون خسارة في قيمتها. وهذا يرجع إلى حقيقة أن النقود وسيلة للدفع أو «وسيط للتبادل»، تتمتع بالقبول العام من كافة المتعاملين.

وهذه الخاصية هي التي تميز النقود عن غيرها من الأصول، المادية والمالية. إذ أنه لكي يتحول أي أصل آخر إلى أية سلعة أو خدمة - أي: يقوم بوظيفة وسيط للتبادل - يتعين أولاً أن يُحول إلى نقود، لأنها الأصل المالي الوحيد الذي يحوز القبول العام في التعامل كوسيلة للدفع. ونطلق على قابلية الأصل للتحويل إلى النقود، بسهولة

وسرعة، ودون خسارة في قيمته، مصطلح: «السيولة». أو بمعنى آخر، السيولة هي السرعة والسهولة النسبية التي بمقتضاها يتحول أي أصل إلى وسط للتبادل. ولذلك، كانت النقود هي الأصل «كامل» السيولة. أو قل إن شئت: هي السيولة ذاتها. فالنقود هي الأصل الأكثر قدرة على التحويل إلى وسيط للتبادل، أي: إلى نقود - أي: إلى نفسه - بسهولة وسرعة ودون خسارة. بينما تختلف الأصول الأخرى من حيث درجة سيولتها، باختلاف قابلية كل منها للتحويل إلى نقود، وفقاً للشروط نفسها.

فهناك أصول تتمتع بدرجة كبيرة نسبياً من السيولة، وأصول أخرى قليلة، أو منعدمة، السيولة نسبياً. والفئة الأولى، يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وسرعة ودون خسارة تذكر في قيمتها. بينما إذا اضطر حائز الثانية إلى تحويلها إلى نقود سيتكبد خسائر كبيرة، إذا كانت ظروف السوق غير مناسبة بالنسبة للأصل المادي وأدوات الملكية من الأوراق المالية، أي: الأسهم، وقبل ميعاد الاستحقاق بالنسبة لأدوات الدين، أي: السندات، وكذلك القروض والسلفيات. وتشمل الفئة الأولى أصولاً مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية، وتسمى بالأصول «السائلة»، بينما تسمى الثانية بالأصول «المثمرة».

النقود أصل مالي صفري الإيراد: ولا شك أن الاحتفاظ بالنقود - أي: تفضيل السيولة - يعني التمتع بحرية الاختيار، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقوة شرائية «عامة». ولكن، هذا التصرف ينطوي على توضحية بتيار من الدخل، كان يمكن الحصول عليه، لو استخدمت النقود في الحصول على أنواع أخرى من الأصول. ومن هنا، كان حض النظام الإسلامي على الإنفاق المستمر، بشعبه الثلاث: الاستهلاكي والاستثماري والصدقي. فالاحتفاظ بالنقود لا يدر دخلاً على الإطلاق، بالرغم من أنها قد تدر دخلاً طفيفاً، كما هو الحال في بعض الأنظمة المصرفية، على الحسابات الجارية،

أي: نقود الودائع، تشجيعاً على زيادة هذا المورد المالي «الرخيص»، خاصةً إذا كان هناك تنافس حاد في السوق المصرفي على جذب أصحاب هذه الحسابات، كما في التجربة الأمريكية. بل، يمكن للوحدات المصرفية أن تقدم بعض الخدمات، كما سبق أن ذكرنا، كجزء من حملة التسويق لتنشيط هذا النوع من الحسابات.

وبصفة عامة، ترتبط السيولة ارتباطاً عكسياً بمستوى الإيراد الذي يدره الأصل. فكلما زادت درجة السيولة، قل الإيراد. والعكس تماماً صحيح. أي: كلما قلت درجة السيولة، زاد إيراد الأصل. ويرجع السبب في ذلك، في نظرية النقديين، إلى أن ثمن التضحية بالنقود، أي: بالسيولة، يرتفع، أي: يزيد الإيراد، كلما طالت فترة التضحية وزادت مخاطر الاستثمار. فالأوراق المالية طويلة الأجل - الأسهم والسندات، مثلاً - قليلة السيولة وكبيرة العائد نسبياً. ولذلك تُسمى، كما ذكرنا في هذا البند، بالأصول المثمرة.

إذاً، تعتبر النقود، بوصفها ذلك الشيء المقبول قبولاً عاماً في التبادل وسداد الديون، سلعة ذات طبيعة خاصة. وتسمى بسلعة التبادل. ولهذا تعد أصلاً مالياً من الأصول التي تتكون منها ثروة معظم المتعاملين. وكأصل مالي، تتمتع النقود بالسيولة الكاملة. بل، هي السيولة نفسها. والاحتفاظ بهذا الأصل السائل لا يدر، عادةً، دخلاً بالمرة. أما ما تدره «بعض» النقود من دخول ضئيلة للغاية، أو بعض الخدمات لأصحابها، فإنه استثناء على هذه القاعدة.

ولكن، ما هي الظروف التي أدت إلى «اختراع» واستعمال النقود؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال في المبحث التالي من هذا الفصل.

obeikandi.com

المبحث الثاني النشأة والوظائف

يمكن القول بأنه لا يعرف على وجه التحديد واليقين متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة. ولكن، المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين، بصفة عامة، أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام «المقايضة» عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع تقسيم العمل.

النشأة:

فلقد ظهر نظام المقايضة، كأول نظام للتبادل عرفته البشرية، بعد أن انتقلت البشرية من مرحلة الاقتصاد «الذاتي» البدائي، حيث كان الفرد ينتج لنفسه ما يكفي بالكاد لبقائه على قيد الحياة، إلى مرحلة ظهور «الفائض الإنتاجي» وبالتالي قيام الاقتصاد «التبادلي»، عندما حدث نوع من التخصص في الإنتاج ودرجة من تقسيم العمل الجماعي.

وكان يقوم نظام المقايضة على المبادلة العينية لمنتجات اقتصادية في مقابل منتجات اقتصادية أخرى، على أساس أن كل متعامل يرغب في الحصول على جزء من منتج أو منتجات المتعامل الآخر. وعلى ذلك، يُمكن لأي فرد أن يقايض مباشرة ما يزيد عن حاجته من المنتج الذي أنتجه، بما يحتاج إليه من فائض إنتاج فرد آخر. ولقد كان هذا النظام كافيًا لمقابلة الحاجة إلى التبادل، حيث لم يكن التخصص وتقسيم العمل قد وصلوا بعد إلى درجة كبيرة من التعقيد. وكان الإنتاج يتم أساسًا لإشباع الحاجات الذاتية مباشرة. وعلى ذلك، كان يتم التبادل في حالات محدودة، وعلى فترات متباعدة نسبيًا.

صعوبات المقايضة:

ولكن، المقايضة نفسها ساعدت، بجانب عوامل أخرى عديدة، على زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل. ومن ثم، نشأت الحاجة إلى التوسع في التبادل. وهنا عجزت المقايضة عن مواجهة هذا التوسع، الذي أمّلته متطلبات التطور في النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً. وظهرت بالتالي صعوبات المقايضة، والحاجة المتزايدة إلى أداة لتسهيل التبادل. ومن هنا، نشأت النقود للتغلب على هذه الصعوبات. وتشمل هذه الصعوبات ما يلي:

1- صعوبة التوافق المزدوج للرغبات بين المتعاملين: بدون النقود يعد وجود نظام اقتصادي حديث، ينتج واقعياً آلاف السلع والخدمات، أمراً مستحيلًا. وذلك لأن «كل» صفقة اقتصادية تتطلب، في ظل المقايضة، ضرورة توافر «التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين»، أي: طرفي الصفقة. ومن ثم، يلزم لإتمام الصفقة العينية فعلاً أن يوجد طرفان يريد كل منهما مبادلة سلعته بسلعة الطرف الآخر، وفقاً لشروط تبادل مقبولة تماماً منهما، من حيث النوع والكمية والقيمة وزمان ومكان التبادل. وهذا أمر في غاية الصعوبة، وينطوي على جهد ووقت كبيرين لإتمامه، خاصةً بالنسبة للسلع غير القابلة للتجزئة.

فمثلاً، إذا أراد شخص أن يبادل بقرته بكمية من القمح، فإن عليه أن يجد شخصاً يرغب في الحصول على هذه البقرة بالذات، ولديه فائض «كاف» من القمح يريد أن يبادلها. ومن النادر حقاً أن يجد صاحب البقرة ضالته المنشودة، دون جهد وعناء. فقد يجد شخصاً يريد البقرة، ولكن ليس لديه قمح أصلاً، وإنما لديه فائض من سلعة أخرى، ولتكن القطن، يريد أن يبادلها بالبقرة. وقد يجد شخصاً لديه فائض من القمح، ولكنه لا يرغب في الحصول على البقرة، وإنما يحتاج إلى سلعة أخرى، ولتكن الفول. في هذه الحالات، يتطلب الأمر دخول طرف ثالث، أو أكثر، في عملية المقايضة لكي تتم

المبادلات.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد. فحتى لو افترضنا أن صاحب البقرة قد وجد شخصاً لديه فائض من القمح ويريد أن يبادل بالبقرة، سنجد لعدم توافر، أو معرفة، قيم سوقية للمنتجات (نسب تبادل)، أن هناك صعوبة حقيقية في أن تتحد رغبات الطرفين فيما يختص بشروط التبادل. بل، قد تنشأ مشكلة أن منتج القمح ليس لديه الكمية «الكافية» من القمح لكي يحصل على البقرة. ولا يعقل أن يعطيه صاحب البقرة نصفها أو ربعها في مقابل ما لديه من قمح، لأنه يريد ما كسلعة للعمل أو لإدراار اللبن، وليس من أجل اللحم.

والأمر يصبح أكثر تعقيداً، إذا أراد صاحب البقرة أن يبادلها بكميات من سلع مختلفة، ولتكن الأسمدة والنسيج والقمح والسكر والشاي. إذ يكون مطلباً مستحيلاً أن يجد صاحب البقرة شخصاً واحداً لديه فائض من كل هذه السلع، ويريد بقرته. ولا يعقل إمكانية تجزئة البقرة بين منتجي هذه السلع، بافتراض رغبة كل منهم فيها. ولعل المخرج من هذا الوضع هو أن يبادل بقرته بسلعة من هذه السلع، ثم يبادل الفائض عن حاجته منها بالسلع الأخرى، وما ينطوي عليه ذلك من مواجهة مشكلات المقايضة من جديد.

ولعل هذا العرض يوضح مدى الصعوبة التي قد تنشأ في سبيل تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات بين المتعاملين، لكي يتم التبادل فعلاً، خاصةً بالنسبة للسلع غير القابلة للتجزئة. وفي ظل هذه الظروف، يكون التبادل محدوداً بدرجة كبيرة، مما يجد بالتالي من درجة التخصص وتقسيم العمل. إذ إن الفرد لن يكون متأكداً، إذا ما تخصص في إنتاج سلعة واحدة، أن باستطاعته أن يبادلها، عندما يريد، بالسلع التي يرغب في الحصول عليها. وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص واستخدام الموارد، وانخفاض درجة كفاءة الأداء الاقتصادي.

2- صعوبة التعرف على نسب التبادل: بدون النقود، لا يوجد مقياس مشترك تتحدد وفقاً له قيم المنتجات الاقتصادية. وعلى ذلك، في ظل المقايضة، تنشأ الحاجة إلى إيجاد نسبة تبادل مباشرة بين كل منتجين من المنتجات محل التبادل. وهذه النسبة هي ما نسميه بالثمن الحقيقي لمنتج ما بالنسبة لمنتج آخر. وهذا الثمن هو قيمة وحدة واحدة من المنتج مقومة بوحدات من المنتج الآخر. وفي حالة تعدد المنتجات، يتعين تحديد نسبة تبادل لكل منتج مع منتج من المنتجات الأخرى، ويعلم المتعاملون بهذه النسب، حتى لا يقع على بعضهم «ظلم» لجهلهم بها. وتحديد هذه النسب والتعرف عليها في ظل نظام المقايضة أمر شديد الصعوبة.

فإذا افترضنا للتبسيط: مجتمعاً ينتج ويبادل في السوق عشر سلع فقط، وهي: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ك، فإنه من الضروري التعبير عن قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى، أي: أنه يلزم تحديد نسبة تبادل لكل سلعة مع كل من السلع الأخرى، لكي يتم التعامل. وهذه النسب في مثالنا هي: نسب تبادل (أ) بكل من ب، ج، د، هـ، ... الخ؛ ونسب تبادل (ب) بكل من ج، د، هـ، و، ... الخ؛ نسبة تبادل (ج) بكل من د، هـ، و، ز، ... الخ؛ وهكذا حتى نسبة تبادل (ط) مع (ك). ويبلغ مجموع نسب التبادل، في هذه الحالة، (45) نسبة. ويمكن استخراج هذه النسب، بدلاً من تجميعها (على أساس 9 للسلعة أ، 8 للسلعة ب، وهكذا) من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{n(n-1)}{2} = \text{عدد النسب لعدد من السلع (ن)}$$

$$45 = 9 \times 10 = (1-10) 10 = \text{مثالنا}$$

2

2

وإذا افترضنا مجتمعاً يُنتج ويبادل في السوق (1000) سلعة، فإن نسب التبادل التي يتعين تحديدها ومعرفتها، تصبح:

$$499.500 = \frac{999 \times 1000}{2} = \frac{(1-1000) 1000}{2} = \text{عدد نسب التبادل}$$

فما بالنأ، إذا قربنا تحليلنا من الواقع، وأخذنا مجتمعاً ينتج آلافاً- إن لم يكن ملايين السلع والخدمات - في هذه الحالة، يصبح التعرف على هذه النسب يكاد يكون مستحيلاً، مما يعني إمكانية وقوع ظلم على بعض المتعاملين، ويجعل عملية التبادل «مكلفة» من حيث المال والوقت، والجهد.

وبالإضافة إلى تعدد نسب التبادل وصعوبة التعرف عليها، نجد أن غياب مقياس مشترك للقيم يعني عدم وجود وحدة للعد أو للحساب. وهذا بدوره يجعل إمكانية التوصل إلى مجاميع ذات مدلولات اقتصادية أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وبالتالي، تعد عملية تحليل ومتابعة وتقويم الأنشطة الاقتصادية على كافة المستويات - الفردية والقطاعية والقومية - بالغة الصعوبة. فمثلاً، كيف يمكن تحديد وتحليل وتقويم النشاط الاقتصادي لفرد ما، أو منشأة ما، أو الاقتصاد ككل؟ وكيف يمكن التوصل إلى رقم يمثل الناتج أو الدخل القومي، لتقويم الأداء الاقتصادي للمجتمع، بوحدة القياس الطبيعية؟ إذ لا يمكن، كما سبق أن ذكرنا في الفصل الأول، منطقياً، إجراء عملية «التجميع»، ومن ثم المتابعة والتقويم، والتخطيط للمستقبل.

3- صعوبة عدم القابلية للتخزين: بدون النقود من الصعب - في ظل المقايضة - أن يحتفظ المرء بقوة شرائية فائضة عن حاجته في الفترة الحالية، لاستخدامها في أي

وقت يشاء في المستقبل، للحصول على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات. إذ إن تأجيل الاستهلاك، أي: الادخار، لأغراض التبادل والاحتياط للطوارئ أو لتوفير حياة أفضل في المستقبل، لا يأتي في ظل هذه الظروف، إلا عن طريق الاحتفاظ بالجزء من الناتج الجاري الذي لم يستهلك في صورة «تخزين» كمية من السلع. وتنشأ مشكلات عملية اختزان القوة الشرائية من احتمال ما تنطوي عليه من مخاطر. وتتمثل هذه المخاطر المحتملة في تعرض السلع المخزونة للتلف أو العطب، وللانخفاض في قيمتها، وللتزايد في تكلفة تخزينها، ولصعوبة مبادلتها عند الحاجة، لتغير الأذواق. ومن ثم، تعكس هذه الصعوبة آثاراً سلبية مباشرة على الأداء الاقتصادي للفرد وللمجتمع.

4- صعوبة توافر وسيلة للمدفوعات المؤجلة: بدون النقود، لا يوجد في الواقع وسيلة مقبولة للمدفوعات الآجلة. وعلى ذلك، في ظل المقايضة، الأساس الوحيد لإبرام العقود طويلة الأجل، القروض، يكون بالضرورة في شكل سلع مادية. ومن هنا، ينشأ العديد من المشكلات. فالدفع العيني المؤجل يصطدم في الغالب باختلاف نوع وجودة ومواصفات وقيم السلع محل الاتفاق والتبادل عند الاستحقاق بالمقارنة بوقت التعاقد. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم السلع، استهلاكية كانت أم إنتاجية، تتغير عملياً، وبصورة كبيرة نسبياً، خلال الزمن، نتيجة تغير الأذواق، والمعرفة الفنية والتكنولوجية، والظروف الإنتاجية بصفة عامة. كما أنه من المستحيل عملاً أن يقترض المرء سلعة إنتاجية، ويستخدمها لفترة طويلة نسبياً، ثم يعيدها لصاحبها على حالتها الأصلية تماماً بسبب «استهلاكات الأصول»، أو يجد ما يمثّلها بالضبط بسبب التطور التكنولوجي، للوفاء بدينه. بل لا يمكن أن نتصور أن السلع التي يفتنيها الأفراد الآن، سيرغبون في الاستمرار في اقتنائها نفسها في

المستقبل. كل ذلك يجعل عملية الدفع العيني المؤجل تكاد تكون مستحيلة. وربما الاستثناء الوحيد لهذه الصورة العامة يتمثل في المواد الخام الزراعية والتعدينية، والتي يمكن تحديد مواصفاتها بشكل دقيق. وحتى في هذه الحالة، قد تتغير قيمة أو جودة السلع محل التبادل، مما يترتب عليه خسارة لأحد طرفي التعامل. وعليه، تؤثر هذه الصعوبة سلباً على الأداء الاقتصادي في الحاضر والمستقبل. بسبب هذه الصعوبات الأربع التي اعترت المقايضة، وعرقلت بالتالي التوسع في التبادل، تم اختراع النقود وشكلت عملية معالجة هذه الصعوبات الوظائف الأربع للنقود.

الوظائف:

تتمثل وظائف النقود في «العمل» الذي تؤديه في النظام الاقتصادي الحديث، ويرتكز عمل النقود أساساً في تسهيل التبادل في الحاضر والمستقبل. ومن هنا، كانت وظيفة النقود كوسيط للتبادل. ولكن لتسهيل التبادل، كان لابد من إيجاد مقياس لقيم السلع والخدمات محل التبادل، وكانت النقود هذا المقياس. بل لكي تكون النقود وسيطاً جيداً للتبادل، كان لابد أن تكون مقياساً للقيم. وبالتالي، كانت الوظيفة الثانية للنقود. وعلى ذلك، تمثل هاتان الوظيفتان جوهر عمل النقود.

وهناك وظيفتان أخريان تنبثقان من هاتين الوظيفتين، وتعتمدان عليهما، وبالتالي اعتبرتا وظيفتين «ثانويتين» أو مساعدتين. فالنقود تستخدم كمخزن للقيم، وكوسيلة للمدفوعات المؤجلة. وهكذا، نجد التقابل بين وظائف النقود وصعوبات المقايضة. وليس هذا غريباً، فالنقود أُنشِئت، كما ذكرنا، لمعالجة هذه الصعوبات. وعلى ذلك سنتناول هذه الوظائف الأربع، كلاً على حدة على الترتيب، فيما يلي:

1- وسيط للتبادل: باستعمال النقود، انقسمت أي صفقة تقايض مباشر لسلعة بسلعة

أخرى إلى صفتين نقديتين. فالسلعة يتم التصرف فيها مقابل النقود، والنقود بالتالي تستخدم في الحصول على السلعة الأخرى. ونتيجة لذلك، حل البيع والشراء في ظل الاقتصاد النقدي محل التفاضل المباشر في ظل الاقتصاد الطبيعي. ومثلت النقود أحد محلي التبادل في الصفقة الاقتصادية. يقدمها المشتري للحصول على سلعة أو خدمة، ويتقاضاها البائع في مقابل تحليه عن هذه السلعة أو الخدمة. فالشخص الذي ينتج سلعة بكميات تفيض عن حاجته، ويريد أن يحصل على كميات من سلع وخدمات أخرى، لا يضطر، في ظل استعمال النقود، إلى البحث عن أشخاص يمتلكون السلع والخدمات التي يريدها، ويرغبون في الوقت نفسه في الحصول على ما يعرضه. أي: لا يشترط توافر التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين.

كما لا تقف خاصية بعض السلع في عدم قابليتها للتجزئة حائلاً دون إتمام التبادل. إذ بقيام هذا الشخص ببيع فائض سلعته أو خدمته لمن يرغب في الحصول عليه، يحصل في المقابل على نقود. وبحصوله على نقود يكون قد حصل على «قوة شرائية عامة»، لها سلطة على كافة السلع والخدمات. أو يمكن القول: أن النقود تمثل ديناً أو التزاماً عاماً على الاقتصاد ككل لصالح الحائز على هذا الأصل المالي. وهذه السلطة أو الحق لدى الحائز مستمد من أن النقود «مقبولة قبولاً عاماً» من كافة المتعاملين كأداة لإبرام التعامل والوفاء بالالتزامات. وبالتالي تعطيه، كأصل كامل السيولة حرية الاختيار فيما يتعلق بنوعية وكمية السلع والخدمات التي يرغب في شرائها، وزمان ومكان الشراء، والأشخاص الذين يريد أن يتعامل معهم.

ولا شك، أن التبادل يصبح ممكناً إذا «قبل» الأفراد ما يقدمه الآخرون. وتتميز النقود عن أي شيء آخر بمدى «قبوليتها». ويشكل القبول العام للنقود الأساس في قيامها بدورها في تسهيل التبادل. ويستند هذا القبول على ثقة المتعاملين في النقود، والتي

تُستمد من الاعتقاد بأن الآخرين سوف يقبلونها كوسيط للتبادل. ولا تقبل النقود لما تحويه من مواد، قد تكون في حد ذاتها مفيدة. فهذه مرحلة، كانت ضرورية كما سنشير في المبحث التالي، ولكن «النقود» تجاوزتها. وهذا يظهر بشكل واضح في حالة النقود المستعملة الآن. فقيمة المعدن في النقود المعدنية لا تساوي شيئاً يستحق الذكر بالنسبة للقيمة النقدية التي تمثلها. وبالتأكيد، قبولنا للنقود الورقية ونقود الودائع - من خلال الشيكات - لا يعتمد على قيمة الورق المصنوعة منه أو المكتوبة عليه. فنحن إذاً نقبل النقود لأننا نعتقد أن الآخرين سوف يقبلونها.

ومن خلال استعمال النقود كوسيط للتبادل في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أمكن تحقيق مكاسب كبيرة بوساطة المجتمع الحديث، حيث ارتفعت درجات التخصص واتسع مجال تقسيم العمل، مما ساعد على ارتفاع الإنتاجية وزيادة معدلات الأداء الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة الفرد. إذ إن سقوط الاهتمام إلى توافق مزدوج بين رغبات المتعاملين، أسقط ضرورة الاتجاه - في كثير من الأحيان - إلى حالة من «الاكتفاء الذاتي» أو الإنتاج المزدوج. ونتيجة لذلك، تمكن كل فرد من التخصص في المجال الإنتاجي الذي يرغب فيه، ويتناسب مع قدراته. وذلك لتأكده بأنه سيتمكن من بيع إنتاجه في السوق لمن يرغب في الحصول عليه مقابل النقود. ثم يستخدم النقود في شراء ما يحتاج إليه من آلاف السلع والخدمات المتنوعة المعروضة في السوق. وتخصص كل فرد، وفقاً لمواهبه وقدراته، أمكن للمجتمع أن يحقق زيادات كبيرة نسبياً في إنتاج مختلف السلع والخدمات.

وبصفة عامة، أصبح الأفراد، بوصفهم منتجين، في ظل الاقتصاد النقدي، يحصلون على ما يحتاجون إليه من خدمات عناصر الإنتاج مقابل النقود، ثم يبيعون إنتاجهم النهائي من سلع وخدمات في مقابل النقود. ونتيجة لذلك، أصبح الأفراد،

بوصفهم أصحاب عناصر الإنتاج، يحصلون على دخولهم في صورة نقدية، ثم يستخدمون هذه القوة الشرائية العامة، بوصفهم مستهلكين، في شراء ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات. وهذا أدى - بالمقارنة بالمقايضة - إلى تسهيلات هائلة في التبادل، ومن ثم، إلى استخدام أكفأ للموارد الاقتصادية، وتوزيع أكفأ للنواتج النهائي، وبالتالي إلى تحقيق مستويات رفاهية مادية أعلى نسبياً لأفراد المجتمع.

2- مقياس للقيم: باستعمال النقود، وقبولها قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، كان من الطبيعي أن يُعبر عن قيم السلع والخدمات، وتبرم العقود، وتمسك الحسابات، في صورة نقدية. وكمقياس للقيم أو كوحدة للحساب، تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل، والحساب الاقتصادي في ظل المقايضة. إذ أصبح الآن يعبر عن قيمة وحدة واحدة من كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية، أي: بالثمن النقدي. ومن ثم، أصبح لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة، بدلاً من آلاف القيم -أي: نسب التبادل - وبذلك أمكن تجنب ما قد يمكن أن يقع على بعض المتعاملين من ظلم نتيجة الصعوبة البالغة في تحديد نسب التبادل المختلفة، وفي التعرف على هذا العدد الهائل منها.

ولعل هذا يذكرنا بتقدمية النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي أكد على ضرورة «نقدية» التعامل الاقتصادي لإقامة مجتمع أكثر كفاءة وعدالة، ومحاربة الظلم بين المتعاملين، منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان. فعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر، فجاء بتمر جنيب (أي جيد). فقال: «أكل تمر خيبر هكذا؟» قال: لا يا رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة. فقال: «لا تفعل، بع الجُمع (أي التمر الرديء نسبياً) بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنياً». وفي رواية أخرى، قال ﷺ: «هذا هو عين الربا». ولقد نهى ﷺ عن «ربا البيوع» في «المثليات»، أي: الأشياء

التي تشابه أحادها تشابهاً كبيراً، إلا مثلاً بمثل وحاضرًا. ومن ثم حرم «أيَّ زيادة» في أحد البدلين، منعاً للظلم لعدم المعرفة الدقيقة بنسب التبادل، ابتعاداً عن المقايضة، واتخاذاً للنقود كمقياس «عادِل» للقيم، كما سنشير في الفصل الخامس.

وعلى ذلك، أصبحت النقود قاسماً مشتركاً تُرد إليه قيم السلع والخدمات. وبالتالي أمكن عقد المقارنات النسبية بين هذه القيم على الفور بسهولة ويسر، ومن ثم تحديد كميات وأنواع السلع والخدمات محل التبادل. كما أمكن القيام بالحساب الاقتصادي بصفة عامة على كافة المستويات الفردية والقومية، مما ساعد على ترشيد القرارات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وهذا، بدوره، أدى إلى رفع درجة كفاءة النظام الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع نسبياً.

ففي مثالنا الأول، حيث افترضنا مجتمعاً بسيطاً ينتج ويبادل عشر سلع فقط، ستخفض نسب التبادل، في ظل النقود، من خمس وأربعين إلى عشر نسب فقط. وفي مثالنا الثاني، ستخفض هذه النسب من (499.500) إلى (1000) نسبة فقط، في صورة قيم هذه المنتجات الاقتصادية بالنقود. ولن يحتاج الفرد كمشتري - في الواقع - إلى التعرف على كل الأثمان لكل المنتجات الاقتصادية في السوق، لكي يقارن بينها ويتخذ قرار الشراء، وإنما سينحصر ذلك في عدد محدود منها، قد يصل بحكم العادة إلى ثمن السلعة التي يريد شراءها، في حدود دخله النقدي.

بل، قد لا يتم تداول النقود أصلاً، أي: لا تقوم النقود بمهمة وسيط للتبادل. وذلك كما يحدث، في بعض الأحيان والحالات، في المناطق الريفية. فتبادل السلع والخدمات قد يتم عن طريق التعبير عن قيمها بالنقود، بدون تداول النقود نفسها بين المتعاملين. وفي هذه الحالات من المقايضة، والتي تُسمى بالمقايضة غير المباشرة، لا بد من توافر التوافق المزدوج بين رغبات المتعاملين. أكثر من ذلك، قد نستخدم النقود كمقياس

للقيم، أي: كوحدة للحساب فقط، عندما نقوم بتقدير قيم بعض السلع التي لدينا، أو لدى غيرنا، دون أن يكون لدينا الرغبة، أو القدرة، على القيام بالتبادل. فنقول، مثلاً: إن قيمة سلعة معينة تساوي «مليون» جنيه، دون أن يتبع ذلك بيع السلعة - إذا كانت لدينا - أو شرائها، إذا كانت لدى غيرنا.

وعادةً، تكون الوحدة النقدية المستخدمة كوسيط للتبادل، مقياساً للقيم في الوقت نفسه. ولكن قد يستخدم مجتمع ما وحدة نقدية كوسيط للتبادل، ووحدة نقدية أخرى كمقياس للقيم. ويحدث ذلك في أوقات الأزمات الحادة، عندما يتعرض الاقتصاد لظاهرة التضخم المفرط، أي: الارتفاع الشديد والمتزايد في الأسعار، والذي يعني الانخفاض الشديد والمتزايد في قيمة الوحدة النقدية. ولقد تعرض الاقتصاد الألماني لهذه الحالة في عام 1923. إذ بسبب الانخفاض الشديد والمتزايد في قيمة المارك الألماني، كانت تبرم العقود الآجلة، أي: القروض، بالفرنك السويسري أو الدولار الأمريكي. وعندما يحين ميعاد الاستحقاق، كان يتم الدفع بالمارك، على أساس ما يساويه الفرنك أو الدولار من ماركات في سوق الصرف الأجنبي وقت الدفع. ويمكن لنا أن نتصور الانخفاض الكبير في حق الدائن، إذا كان التعاقد قد تم بالمارك، في هذه الظروف التضخمية. وبذلك، كان المارك وسيطاً للتبادل فقط، بينما كان الفرنك أو الدولار مقياساً للقيم.

إذاً، يُشترط لكي تكون النقود مقياساً للقيم أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها، وتحدد قيمة النقود، كقوة شرائية عامة، كما ذكرنا في الفصل الأول، بقيم جميع السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها الوحدة النقدية. فترتفع قيمة النقود بانخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وتنخفض بارتفاع هذا المستوى. وفي هذا الشأن، تشذ النقود كمقياس، عن بقية المقاييس الأخرى - وهي المقاييس الطبيعية -

المتر، والكيلو جرام، واللتر... الخ، والتي تتمتع بثبات «مطلق» كمقاييس للأطوال والأوزان والأحجام... إلخ. ومع ذلك، يمكن القول، بصفة عامة: أن قيمة الوحدة النقدية في فترة محددة، وفي منطقة محدودة، تتمتع بثبات نسبي. ومن ثم، في ظل هذه الظروف، تؤدي النقود، بصورة مرضية إلى حد كبير، وظيفتها كمقياس للقيم.

3- مخزن للقيم: باستعمال النقود، كوسيط للتبادل، أمكن فصل عملية التفاضل المباشر إلى عمليتي بيع وشراء - كما أمكن - تبعاً لذلك، تأجيل عملية الشراء «بالاحتفاظ» بالنقود لفترة معينة. إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجات اقتصادية الآن، ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل. وهنا، قامت النقود، كقوة شرائية عامة، وعلى المستوى الفردي، بدور «أداة» لاختزان القيم. وبهذه الصفة، وبالمقارنة بالتخزين السلعي، تعد النقود أكثر وسائل تخزين القيم سهولة، وأقلها تكلفة، وأفضلها ملاءمة. فالنقود لا تكلف شيئاً بالمرة كنفقات تخزين، ولا تتعرض لتلف مادي من جراء التخزين. كما أنها أصل مالي كامل السيولة تعطي لحائزها الحرية في الإنفاق على ما يريد، وعندما يريد في المستقبل.

ولكي تكون النقود مخزناً مناسباً للقيم، يجب أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها. إذ في ظل استقرار الأسعار، يستطيع المرء أن يحدد بدقة السلطة التي يملكها على السلع والخدمات باحتفاظه بكمية من النقود. ولكن عندما تتغير الأسعار بسرعة، لا يعرف تماماً ما الذي يستطيع أن يشتريه بالنقود «المكتنزة» عند إنفاقها. وبالتأكيد، سوف يتعرض حائز النقود لخسارة عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، أي: عندما تنخفض قيمة النقود.

وهناك أصول أخرى، مادية ومالية، تعد بصفة عامة، أفضل من النقود كمخزن للقيم. إذ تتميز بأنها تدر عائداً لحائزها في صورة ربح أو فائدة أو منفعة في الاستعمال.

كما أن أسعارها ترتفع، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية لحائزها. هذا، وإن كانت هذه الأصول تعتبر أقل سيولة من النقود. ومن ثم، لا تتحول إلى قوة شرائية عامة بسهولة وسرعة ودون خسارة. كما أن أسعارها قد تنخفض، مما يعرض حائزها لخسارة رأسمالية.

ولذلك، يحتفظ المرء، عادةً، بثروته في صورة عدد من الأصول المختلفة، بما في ذلك النقود. وبصفة عامة، تشكل النقود نسبة كبيرة من المجموع الكلي للأصول، إذا توقع المرء انخفاض الأسعار في المستقبل، وذلك للاستفادة من هذا الانخفاض في شراء مختلف السلع والخدمات. والعكس تمامًا صحيح. إذ عندما يتوقع المرء ارتفاع الأسعار في المستقبل، يقل تفضيل السيولة، أي: النقود. وتزداد لذلك نسبة الأصول الأخرى، للاستفادة من ارتفاع الأسعار، وتفاديًا لما قد يمكن أن يتعرض له من خسارة لو كان قد احتفظ بمعظم أصوله في صورة نقدية.

وبالرغم من أن النقود قد تعتبر مخزنًا مناسبًا للقيم بالنسبة للفرد، فإنها بالتأكيد ليست كذلك على مستوى الاقتصاد ككل. إذ لا يمكن أن يكون تخزين القيم على المستوى القومي إلا «سلعيًا»، أي: استثماريًا. فالتخزين هنا يعني: «ادخار»، والادخار لا يُسمى ادخارًا إلا إذا استثمر استثمارًا حقيقيًا، أي: شكل إضافة إلى رأس المال القومي. أما التخزين بالمعنى الأول، فما هو إلا «اكتناز»، والذي يعني الاحتفاظ بقوة شرائية عامة وإخراجها، كليةً من دائرة التداول، أي: النشاط الاقتصادي. فهذا السلوك التخزيني يؤدي إلى أضرار جسيمة بالاقتصاد القومي. فزيادة الاكتناز تعني نقص الإنفاق، وهذا بدوره يؤدي إلى نقص «مضاعف» في مستوى النشاط الاقتصادي في المستقبل. وهذا ما يُسمى «بتناقض الحيطه». فبينما يجب أن يشجع الادخار الفردي من أجل الاستثمار، لا يجب تشجيع «عدم الاستهلاك لجزء من الدخل» من أجل الاكتناز.

ومن هنا، حارب النظام الاقتصادي الإسلامي «الاكتناز»، واستخدم فريضة الزكاة لتطهير المال، ودفع النقود «المزكاة»، أي: الادخار، إلى مزيد من «النماء»، أي: الاستثمار.

4- وسيلة للمدفوعات المؤجلة: باستعمال النقود، أمكن تسهيل التبادل بصفة عامة، و«تنمية» النشاط الاقتصادي بصفة خاصة، وأصبحت النقود وسيطاً للتبادل الآن، وعبر الزمن، أي: خلال فترات مقبلة أيضاً. أو قل - إن شئت -: أصبحت صلة الحاضر بالمستقبل. فالسلع والخدمات لا يتم مبادلتها بالنقود في الحاضر، وإنما يتم تبادلها أيضاً في مقابل وعد بدفع نقود في المستقبل - البيع الآجل - ومن هنا، قامت النقود بوظيفة «وسيلة» للمدفوعات المؤجلة. وعلى ذلك - وبخلاف المقايضة - يتم تبادل السلع والخدمات الآن، عن طريق إبرام عقود على أساس الوفاء النقدي المؤجل. بل، أكثر من ذلك، أمكن إقراض واقتراض قوة شرائية عامة، بإبرام عقود «القرض»، أي: مبادلة قيمة نقدية عاجلة بأخرى آجلة. ولكن، تبقى مشكلة تغير قيمة النقود خلال الزمن. وهذا يؤدي إلى صعوبة استخدامها كأداة للمدفوعات المؤجلة، وما يترتب على ذلك من ظلم لبعض المتعاملين. ومن ثم، يعد توافر ثبات نسبي في قيمة النقود عاملاً حاسماً، وشرطاً ضرورياً، لقيام النقود بهذه الوظيفة المهمة، ولنمو الاستثمار، وبالتالي النشاط الاقتصادي القومي.

ومن هنا، أيضاً حرص النظام الاقتصادي الإسلامي على العمل على توافر هذا الشرط، بالحض المقصود والمتوازن على وسطية، أي: قوام الإنفاق الاستهلاكي، واستدامة أعمار الأرض، أي: الإنفاق الاستثماري، والتكافل الاجتماعي أي: الإنفاق الصدقي، مع ضبط مدروس لكتلة النقود لتتشمى مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي.

ولكن، كيف تسنى للنقود أن تصل إلى «أنواعها» المتطورة المعاصرة لكي تقوم بهذه الوظائف المهمة؟ المبحث التالي يحاول أن يقدم إجابة، مختصرة، على هذا التساؤل.



obeikandi.com

المبحث الثالث التطور والأنواع

بصفة عامة، يمكن القول: أن تطور النقود قد صاحب ونتج عن التطور الاقتصادي للمجتمعات البشرية. إذ بعد أن حلت النقود محل المقايضة، خضعت لتطور كبير ومستمر، لتتواءم مع احتياجات التطور الاقتصادي نفسه. وهذا، بدوره، أدى إلى قيامها بوظائفها بدرجة كفاءة متزايدة. فلقد تطور «شكل» النقود، عبر تاريخها الطويل، تطوراً هائلاً. فبعد أن كان في البداية سلعة طبيعية، ذات قيمة مادية لذاتها، أصبح الآن مجرد مذكرة أو «قيداً» مكتوباً على قطعة من المعدن، أو الورق، أو دفاتر البنوك التجارية. ومع ثورة المعلومات والاتصالات، ظهرت وسائل استخدام النقود، بجانب الشيكات، سُميت بالنقود الإلكترونية. ومع ذلك، تبقى السمة الدائمة المشتركة في كل أشكال النقود، والتي تجعل «أي شيء» نقوداً، قائمة، وهي: «ثقة» المتعاملين في أن هذا الشيء مقبول قبولاً عاماً في الوفاء بالالتزامات.

التطور :

ولكي نتعرف بطريقة مباشرة ومبسطة على النمط الأساسي لتطور النقود، يمكن تحليلياً أن نقسم تاريخ هذا التطور إلى أربع مراحل رئيسة متميزة، و مترابطة، وفي بعض الفترات، متداخلة. وهذه المراحل هي: النقود السلعية، والنقود المعدنية، والنقود الورقية، ثم النقود الكتابية. وتمثل كل مرحلة من هذه المراحل امتداداً وتطوراً طبيعياً للمرحلة أو المراحل السابقة عليها. حتى المرحلة الأولى تعد تطوراً طبيعياً لنظام المقايضة. وستناول كل مرحلة من هذه المراحل على حدة، على الترتيب، فيما يلي:

1- النقود السلعية: للتغلب على صعوبات المقايضة، استعملت النقود بمجرد

اكتشاف سلعة تحوز قبولاً عاماً من المتعاملين، على أساس أنها مقبولة أصلاً لذاتها. وعلى ذلك، كان الطلب عليها يتكون من شقين: طلب أصيل، لأنها كانت صالحة لإشباع حاجة بصفة مباشرة وطلب مشتق لاستعمالها النقدي، أي: أنها كانت صالحة لإشباع حاجة بصفة غير مباشرة، في الوقت نفسه. ومن ثم، كان أفراد المجتمع يقبلونها، ليس بالضرورة للانتفاع بها مباشرة، ولكن لثقتهم أنها مقبولة لدى الآخرين، أي: يمكن مبادلتها بما لديهم من سلع وخدمات. ومن هنا، ظهرت النقود السلعة، والتي كانت تماثل، بالتعريف قيمتها كسلعة مع قيمتها كنقود.

ولقد شملت هذه النقود سلعاً كثيرة، وصل عددها وفقاً لأحد التقديرات (170) سلعة، اختيرت من واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي عاشتها المجتمعات المختلفة. ومن بين هذه السلع: العبيد، والماشية، والجلود، والفراء، والعاج، والقمح، والتبغ، والبن، والشاي، والسكر، والملح. وبعد اكتشاف المعادن، استخدم الحديد والنحاس والقصدير والبرونز كنقود، ولكن في صورة سلع أي: أدوات معدنية مثل: المدى والسكاكين والفؤوس والأواني. ولظروف المجتمعات البدائية، ولطبيعة السلع المستخدمة، لم تكن كل سلعة من هذه السلع تستعمل في منطقة شاسعة، أو مناطق متعددة، أو تؤدي كل وظائف النقود، أو تستخدم لفترة طويلة. وفي النهاية، وبالرغم من أن بعض السلع كانت، وما زالت تستخدم كنقود، كالسجائر في السجون، وفي معسكرات أسرى الحرب، خرجت النقود السلعية من الاستعمال النقدي، بسبب عدم استطاعتها تلبية احتياجات التبادل المتزايدة، والصعوبات العديدة التي ظهرت عند استخدامها. ومن هذه الصعوبات: عدم قبول السلعة في مناطق، أو مجتمعات أخرى، ومشكلات وتكاليف نقلها، وعدم قابليتها للتجزئة، وعدم قابليتها للتخزين أو ارتفاع تكاليفها،

وعدم تجانس وحداتها، وتقلب قيمتها حسب ظروف الإنتاج. ومع ذلك، شكلت هذه المرحلة خطوة أساسية في بناء الثقة في النظام النقدي، وفي جدوى النقود الاقتصادية. وهذا يرجع إلى حقيقة أن لهذه النقود قيمة في حد ذاتها. وبسبب الصعوبات التي عددها، كانت المعادن بصفة عامة والمعادن النفيسة بصفة خاصة، أكثر تميزاً وأكثر كفاءة كنقود.

2- النقود المعدنية: في هذه المرحلة، استعمل الإنسان المعادن مباشرةً في الأغراض النقدية. ولم يعد بالتالي يستخدم السلع المعدنية كنقود. ومع ذلك، ظلت النقود المعدنية أساساً نقوداً سلعية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المعدن المستخدم كنقود، له أيضاً استعمالات اقتصادية أخرى. ومن ثم، له قيمة سلعية «تعاادل» قيمته النقدية. فإذا تغيرت إحدى هاتين القيمتين عن الأخرى، فإن حرية تحويل المعدن بين الاستعمال النقدي والاستعمال غير النقدي، من خلال حرية السك إلى نقود وحرية الصهر إلى معدن، تكفل العودة إلى التعادل بينهما. فمثلاً، إذا انخفضت قيمة المعدن، فإن الأفراد يقومون بتحويل المعدن إلى نقود، فيقل عرض المعدن، ومن ثم تزيد قيمته، وتتعاادل القيمتان. والعكس صحيح. إذا ارتفعت قيمة المعدن، فإن الأفراد يحولون نقودهم إلى معدن، ويزيد العرض، وتنخفض قيمة المعدن، حتى تتعاادل القيمتان.

وفي بادئ الأمر، استعملت بعض المعادن، كالنحاس والبرونز، كنقود سلعية رئيسة أو كاملة. ولكن، نتيجة لزيادة إنتاج هذه المعادن، أخذت قيمتها في الانخفاض المستمر، وبالتالي لم تعد مناسبة للقيام بدور النقود، خاصةً كمقياس للقيم. هذا، بجانب تعرضها لصعوبات مماثلة لصعوبات «النقود السلعية». ومن ثم، خرجت من الاستعمال النقدي، باستثناء استعمالها كنقود معدنية مساعدة، كما سنشير في هذا

المبحث. وعلى ذلك، شاع استخدام المعادن النفيسة، الفضة والذهب، كنقود معدنية رئيسية، باعتبارها أفضل المعادن التي يمكن أن تكون نقودًا. ويرجع ذلك إلى تمتع هذه المعادن بعدد من المزايا التي تؤهلها لأداء وظائف النقود بكفاءة أكبر بكثير نسبيًا من أداء المعادن أو السلع الأخرى.

ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

(1) قبولها العام من المتعاملين محليًا ودوليًا.

(2) ندرتها النسبية، وبالتالي ارتفاع قيمتها، مما يجعل للقطع الصغيرة منها قيمة مناسبة في التبادل.

(3) ثبات قيمتها نسبيًا، وذلك لأن الإنتاج الجاري منها يمثل عادةً نسبة ضئيلة من الكمية المتراكمة منها، ولأنها لا تبلى أو تتآكل مع كثرة الاستعمال مدة طويلة.

(4) قابليتها للتجزئة، والتشكيل إلى وحدات صغيرة، أو للتجميع في وحدات كبيرة، مع التجانس التام من حيث الحجم والوزن والنقاء بين الوحدات المتماثلة.

(5) سهولة حملها ونقلها وتخزينها.

ولقد مرت المعادن النفيسة بتطور كبير إلى أن وصلت إلى صورة القطع النقدية أو المسكوكات المعدنية. ففي البداية، كانت النقود لا تخرج عن كونها قطعًا أو سبائكًا من المعدن، لا تأخذ شكلًا منتظمًا ومتفاوتة في الوزن ودرجة النقاء، وليس عليها ما يدل على قيمتها النقدية أو درجة نقائها. ولإجراء التبادل، كان لابد من وزن الكمية المطلوبة من المعدن، والتأكد من درجة نقائه لإتمام التعامل. وبالرغم من أن هذا الوضع يعتبر أفضل من المقايضة، ومن مرحلة النقود السلعية، إلا أنه كان يتطلب الكثير من الجهد والوقت، وينطوي على مشقة وعسر، بل وإمكانية وقوع ظلم على بعض المتعاملين.

ولتسهيل التبادل تدخلت السلطات العامة، فدمغت السبائك المعدنية بخاتم يحدد درجة نقائها، أي: عيارها. ورغم أن هذا العمل كان خطوة إلى الأمام نحو استقرار التعامل، إلا أن مشكلة النقود المعدنية «الموزونة» ظلت قائمة. إذ كان يتعين على المتعاملين أن يقوموا بوزن المعدن، عند «الصاغة»، لإبرام كل صفقة. ولذلك، تدخلت الدولة ثانيةً وقامت بختم السبائك المعدنية بخاتم يحدد وزن كل سبيكة وعيارها، حتى لا توزن وتختبر عند كل عملية تبادل. ولكن، كان تداول السبائك المعدنية بأشكال مختلفة وغير منتظمة يسبب العديد من الصعوبات منها كبر حجم بعض السبائك، وإمكانية نحت جزء منها. عندئذ، قامت الدولة مباشرةً بسك النقود، أي: تحويل السبائك المعدنية إلى قطع متماثلة تمامًا في الشكل والوزن ودرجة النقاء، ومختومة بخاتم يحدد الوزن والعيار. وهنا، أصبحت النقود المعدنية تستخدم في التبادل «بالعد» لا بالوزن. وأصبح وزنها يطلق عليها، في بعض الحالات، كالدينار والدرهم في النظام الإسلامي. كما أصبح اسم الوحدة النقدية «المعيارية»، كالجنيه أو الدولار، هو القاعدة التي تنسب إليها أو تقاس بوساطتها قيم السلع والخدمات، وتتم وفقًا لها المقارنات بين هذه القيم.

وبتحديد الدولة لوزن وعيار القطعة المعدنية النقدية، كوحدة معيارية للنقود، رُبطت، بذلك، قيمة النقود بقيمة المعدن. وبإقرار وضمان حرية سك المعدن وصهر المسكوكات إلى معدن، كفلت الدولة التعادل بين القيمتين. ومن ثم، تحددت «القاعدة النقدية» التي يتخذها المجتمع مقياسًا للقيم. وتبعًا لذلك، اكتسبت نقود «القاعدة النقدية» المعدنية صفة النقود «النهائية»، التي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات. وعلى ذلك، أصبحت النقود المعدنية ملزمة لأفراد المجتمع بقوة القانون في الوفاء بكافة الالتزامات، بعد أن كان الأفراد يتداولونها باختيارهم. ومن ثم،

أصبحت نقودًا قانونية، بعد أن كانت نقودًا «اختيارية».

ولقد عرف تاريخ النقود العديد من القواعد النقدية، بعدد السلع و«الأشياء» التي استعملت كنقود. ويمكن القول: إن أهم القواعد السلعية، كانت تاريخيًا، قواعد المعادن النفيسة. فكانت الفضة، ثم الفضة والذهب، ثم الذهب. إذ استخدمت الفضة كأساس لقياس القيم قرونًا عديدة عندما كان الذهب، الأكبر قيمة شديد الندرة نسبيًا، وبالتالي غير صالح للاستعمال النقدي. ولكن، بعد اكتشاف مناجم ذهب جديدة منذ بداية القرن التاسع عشر، دخل الذهب في الاستخدام كأساس لقياس القيم عام 1816، جنبًا إلى جنب مع الفضة، كقاعدة نقدية منفصلة، ولبعض الوقت كقاعدة مزدوجة، نظام المعدنين، كما كان في النظام الإسلامي. وتدرجيًا، حل الذهب محل الفضة كقاعدة نقدية. ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر في إنتاج الفضة، وبالتالي الانخفاض المستمر في قيمتها. ولقد أدى هذا، في النهاية، إلى عدم صلاحيتها كمقياس ترد إليه قيم الأشياء. ومن ثم، خرجت من الاستعمال النقدي في أواخر القرن التاسع عشر. وهذا بدوره أدى إلى مزيد من الانخفاض في قيمتها، وذلك لعدم وجود الطلب النقدي «المشتق» عليها.

وظل الذهب قاعدة النقد في كثير من الأنظمة النقدية، ووسيلة للمدفوعات الدولية. وما إن جاء عام 1931 حتى هجرت دول العالم «قاعدة الذهب»، وذلك لحاجتها لرصيدا ذهبي في تمويل الحرب، ومواجهة التسويات الخارجية من ناحية، وتحت ضغط حاجتها إلى وسيلة دفع أكثر مرونة أمام التوسع الكبير والمتزايد في التبادل، ولعجزها عن مقابلة طلبات الأفراد بالصرف ذهبًا من ناحية أخرى. وبذلك، حلت قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أو غير القابلة للتحويل نهائيًا، كما سنرى في بقية هذا البند، محل قاعدة الذهب.

وعليه، عرف تاريخ النقود مجموعتين من القواعد النقدية: القواعد السلعية والقواعد الورقية. فبالنسبة للمجموعة الأولى ترتبط قيمة الوحدة النقدية المعيارية بقيمة مقدار معين من سلعة يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيم. بينما في حالة المجموعة الثانية، لا ترتبط قيمة الوحدة النقدية بقيمة أية سلعة بعينها، وتستمد قيمتها من ثقة المتعاملين في قبولها العام، وقوة القانون، وأهم القواعد السلعية التي عرفها الإنسان هي القواعد المعدنية. وأهم القواعد المعدنية على الإطلاق، كما أشرنا: قواعد المعدن الواحد، وقاعدة المعدنين.

وتشمل قواعد المعدن الواحد قاعدتين هما: قاعدة الفضة وقاعدة الذهب. بالنسبة للأولى، ترتبط قيمة الوحدة النقدية المعيارية بوزن معين من الفضة، وبالنسبة للثانية، بوزن معين من الذهب. بينما في ظل قاعدة المعدنين، ترتبط قيمة الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب، وكذلك بوزن معين من الفضة. ويصبح للمسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين، على أساس نسبة ثابتة بينهما، قوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات.

وبالرغم من أن هذا النظام قد يوفر كمية نقود تناسب بشكل أفضل حجم التبادل، إلا أنه في الواقع لم يستمر لفترات طويلة، إذ مع حرية السك والصهر، وحرية التحويل من وإلى الخارج، يؤدي الانخفاض النسبي في القيمة السلعية لأي من المعدنين عن قيمته كنقد، إلى اختفاء المعدن الآخر، حيث تكون قيمته كسلعة، رغم ثباتها، أكبر نسبياً من قيمته كنقد. وبهذا، تطرد النقود المنخفضة القيمة، النقود المرتفعة القيمة من التداول. وهذا هو ما يسمى بقانون «جريشام»، والذي ينص على أن: «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول». ومن ثم، يتحول هذا النظام في كثير من الأحيان إلى نظام المعدن الواحد، باختفاء النقود الجيدة.

وتشمل قاعدة الذهب ثلاثة أشكال وهي، وفقاً للترتيب التاريخي، والاختفاء التدريجي للذهب من التداول الداخلي،: المسكوكات الذهبية، والسبائك الذهبية، والصرف بالذهب. وينطبق على هذه الأشكال جميعاً المبدأ العام الذي يحكم قاعدة الذهب، وهو ارتباط الوحدة النقدية المعيارية ارتباطاً ثابتاً بوزن معين من الذهب. ويمثل الشكل الثالث حلقة الوصل بين القواعد السلعية والقواعد الورقية. فما قاعدة الصرف بالذهب إلا قاعدة النقود الورقية القابلة للتحويل، حيث تعد وحدة النقد قابلة للتحويل إلى ذهب بطريق غير مباشر، بقابليتها للتحويل إلى وحدة نقد أجنبية تسير على قاعدة الذهب، في أحد شكلها الآخرين. أما قاعدة النقود الورقية الإلزامية، فهي غير قابلة للتحويل، وتستمد قيمتها من ثقة المتعاملين في قبولها العام، وقوة القانون.

ومع ذلك، ظلت، وبصفة دائمة، بعض أنواع النقود في شكل معدني. وهي ما تسمى بالنقود المعدنية المساعدة. حيث دعت حاجة التبادل إلى وجود وحدات نقدية ذات قيم صغيرة، بجانب النقود الرئيسية، والتي تعد كبيرة القيمة. وتصنع هذه النقود، عادةً، من معادن غير نفيسة كالنحاس والبرونز والنيكل، وأخيراً الفضة، بعد أن فقدت كثيراً من «نفاستها». والصفة المميزة لهذه النقود تتمثل في أن قيمتها كنقد تفوق كثيراً قيمتها كمعدن. وعلى ذلك، لا تعتبر أصلاً نقوداً سلعية، حيث لا يتوافر فيها شرط التعادل بين القيمتين.

ومن ثم، يمكن القول: إن الحقبة «السلعية» المزدهرة من تاريخ النقود قد انتهت. ولقد ساعدت هذه الحقبة، بصفة عامة، على بناء وتأمين الثقة في النقود كأداة أساسية لتسهيل التبادل، حتى في صورتها «التجريدية» الحديثة. كما ساعدت على تحقيق استقرار نسبي في الأسعار. ولم تتطلب الكثير من الجهد من قبل السلطات النقدية لإدارة

العرض الكلي للنقود، بما يتمشى مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يدخل الذهب النقدي إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، ويخرج في الحالة العكسية، أي: الواردات أكبر من الصادرات. ولذلك يطلق على النقود في هذه الحالة «النقود التلقائية».

ولكن تزايد ندرة هذا المعدن النفيس نسبيًا من ناحية، والتزايد المستمر في التبادل من ناحية أخرى، وحاجة الدولة إلى الاقتراض المتزايد لتمويل الحروب والخدمات العامة الأساسية من ناحية ثالثة، أدت - كل هذه العوامل - إلى اختراع «شكل جديد» من النقود، أكثر مرونة، وفي الوقت نفسه، بل ولهذا السبب، أكثر حاجة إلى إدارة رشيدة وحكيمة للعرض الكلي للنقود. ومن ثم، انتقلت المجتمعات البشرية إلى مرحلة أكثر تطورًا وحساسية في تاريخ النقود، وهي مرحلة النقود الورقية.

3- النقود الورقية: بدأ ظهور النقود الورقية على أيدي «الصاغة»، والذين كانوا - كما هو المعتاد دائمًا - يحتفظون بما لديهم من معادن نفيسة، فضةً كانت أم ذهبًا، في خزائن حديدية متينة ومأمونة. وكان يلجأ إليهم الأفراد لوزن سبائكهم، والتأكد من درجة نقائها. وفي فترة لاحقة، لتحويلها إلى مسكوكات. ثم تطورت العلاقة عبر الزمن، وعلى أساس من الثقة، إلى اعتياد الأفراد إيداع ما لديهم من معادن نفيسة في خزائن الصاغة، طلبًا للأمان إلى أن يحين استعمالها عند الحاجة. ومن ثم تحول الصاغة إلى «خزنة» لهذه المعادن، نظير عائد. وكان المودع يحصل على صك أو «مذكرة» أو إيصال يثبت حقه فيها أو دعه من معادن، وتعهد الخازن بتسليمه إياه، أو جزء منه، بخصم هذا الجزء من قيمة المعدن المثبتة في الصك، أو يصدر صكًا جديدًا بالقيمة المتبقية من المعدن لديه، عند الطلب. وهنا، بدأ يتحول خزنة المعادن إلى «صيارفة»، وظهر بالتالي أول شكل من أشكال «البنوك».

وبدلاً من تداول المعادن، وما قد يتضمنه ذلك من مشقة ومخاطر، أخذ المودعون يتداولون صكوك الصيارفة في معاملاتهم، وذلك لثقة الأفراد (البائعين) بأن هذه الصكوك تنوب فعلاً عن معادن نفيسة، ولاعتقادهم بأن الصيارفة لديهم القدرة والاستعداد الدائمين لدفع ما تمثله من معادن عند الطلب. وقد كان ذلك اختصاراً كثيراً للجهد والوقت، وتفادياً لصعوبات ومخاطر نقل وتداول المعادن.

ويمكن أن نتصور بداية لتداول هذه الصكوك، بافترضنا أن أحد المودعين لدى «الصيرفي» أراد القيام بعملية شراء كبيرة. في هذه الحالة، ما عليه إلا أن يذهب لاستلام معدنه من الصيرفي، بتسليمه الصك، ثم يدفع المعدن لبائع السلعة المشتراة. وقد لا يرغب البائع في استعمال المعدن. ومن ثم، يحمله إلى الصيرفي لإيداعه لديه. ومن الواضح، لو أن هذين المتعاملين يعرفان الصيرفي، بأنه أهل ثقة، فإنه، في الواقع، لن تنشأ حاجة إلى تحمل مخاطر وصعوبات التبادل المادي للمعدن. كل ما هو مطلوب من المشتري أن يفعله هو تحويل، أي: تظهير، الصك لصالح البائع، والذي سيقبله مطمئناً إلى أن الصيرفي سوف يدفع له قيمته عند الطلب. وإذا أراد البائع أن يشتري سلعة من شخص ثالث، والذي يعرف أيضاً الصيرفي، فإن الصفقة يمكن أن تتم بتحويل الصك، أو بتسليمه، عندما أصبح «حامله» في فترة لاحقة، من المشتري إلى البائع. ولعل سهولة وملاءمة استعمال هذه القصاصات من الورق بدلاً من المعدن واضحة، ولا تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتدليل. هنا، بدأ يظهر أول شكل من أشكال أوراق «البنكنوت».

وبمرور الوقت، شاع استخدام أوراق البنكنوت، كبديل عن النقود المعدنية. وأخذت البنوك تصدرها لحاملها، بفئات صحيحة مختلفة لتسهيل التبادل. فمثلاً، لو افترضنا أن شخصاً قام بإيداع ذهب قيمة (8647) وحدة نقدية معيارية، ولتكن

الجنيه. ففي حالة إصدار ورقة بنكنوت واحدة بهذه القيمة الكبيرة، فإن صاحب الوديعة سوف يتعرض، في أغلب الأحيان، لصعوبات عديدة في تعامله مع الآخرين. ولذلك اهتدت الصيارفة، أي: البنوك، إلى ضرورة تجزئة مثل هذه القيمة الكبيرة إلى فئات صحيحة مختلفة. ففي مثالنا، يمكن أن يعطي البنك للمودع ثمان وحدات من فئة (1000) جنيه، وست من فئة (100)، وأربع من فئة (10)، وأخيرًا سبع وحدات من فئة الجنيه. وسُميت هذه الأوراق «بالنقود الورقية النائبة».

ومن خلال الممارسة والخبرة اكتشفت البنوك التي سُميت «بالتجارية» - لأنها كانت تتعامل بالائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة العابرة ومخزون التجار - أن أوراق البنكنوت المصدرة لا تصرف مرة واحدة، أي: لا يأتي حائزوها جميعًا - وفي وقت واحد - إلى البنوك للمطالبة بتحويلها «كلها» إلى معادن نفيسة، وإنما تتقدم نسبة معينة منهم إلى البنوك للمطالبة بتحويل جزء من إجمالي ودائعهم، عادةً صغير. كما أن تيار التحويل يقابله، في الوقت نفسه، تيار إيداع جديد. وعلى ذلك، فغالبية الحائزين، يتداولون أوراق البنكنوت، دون أية حاجة أو رغبة لتحويلها إلى معادن نفيسة. ومن ثم، وجدت البنوك أنها لا تحتاج إلى الاحتفاظ بكمية من المعادن تساوي تمامًا قيمة الأوراق المصدرة. وحيث إن هذه الأوراق أصبحت نقدًا - أو كالنقود - فلا شك أن عملية إصدارها تعتبر مربحة. إذا يمكن أن تستخدم البنوك هذه النقود الورقية في الاستثمار في أصول مختلفة مدرة لعائد، ك شراء أوراق مالية ومنح قروض وسلفيات. وفي ضوء هذه الحقائق، بدأت البنوك، دون أية تضحية بثقة عملائها، في إصدار كمية من هذه الأوراق، تفوق كثيرًا ما أودعه هؤلاء العملاء من نقود معدنية نفيسة.

فمثلاً، إذا وجد بنك ما من خلال خبرته أن (10٪) من مجموع أوراق البنكنوت المصدرة كغطاء نقدي في صورة معادن نفيسة لمقابلة طلبات العملاء بالدفع معدنا

«كافية»، وأنه يحتفظ لديه بودائع معادن نفيسة قيمتها (10.000) وحدة نقدية معيارية، ولتكن الجنيه، فإن البنك في الظروف العادية يمكن أن يصدر ما مجموعه (100.000) جنيهًا أوراق بنكنوت، دون أي تضحية بثقة عملائه؛ إذ يستطيع البنك أن يقابل طلبات عملائه معدنًا في الحال من المقابل المعدني الذي لديه. وكان الأفراد يثقون تمامًا في أن البنوك لديها دائمًا مقابل نقدي، معادن نفيسة لهذه الأوراق، أو ما يسمى «بالغطاء النقدي». وهنا، ظهرت النقود الورقية الائتمانية في أهم صورة من صورها؛ وهي صورة أوراق البنكنوت. ومن ثم أصبحت النقود «ائتمانية»، أو «دينًا» بعد أن كانت «سلعة» أو «أصلًا» ماديًا، حيث إنها أصبحت تمثل «وعدًا بالدفع عند الطلب».

ولكن، بسبب هذه القدرة على الإصدار، وتماذي بعض البنوك في استغلالها تحقيقًا لأقصى ربح ممكن، زادت كمية أوراق البنكنوت زيادةً كبيرةً عن المعادن النفيسة - والتي كانت ذهبًا في معظم التجارب - لدى النظام المصرفي كله أدى هذا الوضع -تاريخيًا- إلى حدوث ارتفاع الأسعار من ناحية، وإلى عدم قدرة بعض البنوك على مقابلة طلبات عملائها بالدفع ذهبًا من ناحية أخرى. ولعجز هذه البنوك عن الدفع، اضطرت للخروج كليةً من النشاط المصرفي، وإعلان إفلاسها، ونتيجة لذلك، فقد عملاء هذه البنوك ودائعهم، وأصبحت أوراق البنكنوت التي في حوزتهم «لا قيمة لها» على الإطلاق. إذ لم تعد قيمتها في هذه الحالة تساوي أكثر من قيمة قصاصات الورق المصنوعة منها. أي: أنها أصبحت مجرد هذه القصاصات. وكان لابد من تدخل الدولة لتنظيم عملية الإصدار والإشراف عليها ومراقبتها، لإعادة الثقة في أوراق البنكنوت والنظام المصرفي، وبالتالي النظام الاقتصادي في مجموعه. وفعلاً، قامت الدولة - بهاها من سلطة سيادية - بحصر هذه العملية في بنك واحد أشرفت مباشرةً عليه، أو أدخلته

في ملكيتها العامة، كما هو الحال في معظم التجارب، وهو البنك المركزي، كما سنشير في الفصل الثالث.

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، زادت حاجة الدول إلى النقود لمقابلة الإنفاق العام المتزايد بصفة عامة، ولتمويل إنفاقها الحربي بصفة خاصة. وكانت الوسيلة الوحيدة لمقابلة هذه الحاجة الملحة هي الاقتراض من بنوكها المركزية. وكان هذا الإجراء وما صاحبه من ارتفاع متزايد في المستوى العام للأسعار كفيلاً بأن يزيد زيادة كبيرة ومستمرة من مطالبة الأفراد البنوك المركزية بتحويل ما لديهم من أوراق بنكنوت إلى ذهب «لاكتنازه». ولقد أدى هذا السلوك إلى نقص متزايد في الإنفاق مما ساعد على حدوث «الكساد العالمي العظيم» وتفاقمه. ولعل هذا يذكرنا بموقف النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي جعل محاربة الاكتناز أداة أساسية من أدوات ترشيد السلوك والأداء الاقتصادي على المستويين الفردي والقومي.

ولخشية الدول أن تعجز البنوك المركزية عن مواجهة هذه المطالبة المتزايدة بالتحويل من ناحية، ولحاجة الدول لأرصدها الذهبية لمقابلة التسويات الخارجية - كما ذكرنا فيما سبق - من ناحية أخرى خرجت دول العالم عن قاعدة الذهب، وأخذت بدلاً عنها، بقاعدة النقود الورقية الإلزامية أو غير القابلة للتحويل. ومن ثم، أصبحت النقود الورقية - لأول مرة - نقوداً «نهائية»، أي: إنها المعيار الذي تنتهي أو تحول إليه كل أنواع النقود الأخرى، ولا تحول هي أو تصرف بأي شيء آخر. ومن ثم، لم تعد هناك صلة بالمرّة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة. عندئذ، أصبحت النقود مجرد قصاصات من الورق ليست لها قيمة ذاتية كسلعة، وإنما تستمد قيمتها النقدية كقوة شرائية عامة من ثقة الأفراد بقبولها العام من الآخرين، وقوة القانون. ومن ثم، أصبحت تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات. وهنا، ظهرت «النقود

الورقية القانونية»، أي: الملزمة للأفراد بقبولها في إبراء الذمة بقوة القانون.

وتقوم الدولة بالتحكم في الكمية المصدرة من أوراق البنكنوت، لتحديد العرض الكلي للنقود بما يتناسب واحتياجات النشاط الاقتصادي، وضماناً لاستمرار ثقة الأفراد في النقود المتداولة. ومن ثم، لا تدع البنك المركزي يفرط في الإصدار، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، وبالتالي ارتفاع الأسعار، وتعرض النشاط الاقتصادي للتضخم. ولا تسمح له من ناحية أخرى، أن يغل يده، ويحد كثيراً من الإصدار، فتتخفف القوة الشرائية، وبالتالي تنخفض الأسعار، ويتعرض النشاط الاقتصادي للانكماش. ويتم هذا التحكم عن طريق إشراف الدولة المباشر على البنك المركزي ومراقبتها الدقيقة لعملية الإصدار. وتلجأ الدولة في ذلك - كما سنعرض في الفصل الثالث - إلى فرض قواعد قانونية تحدد الكمية المصدرة. وتنصب هذه القواعد على ضرورة توافر «غطاء نقدي» معين للنقود المصدرة، وتحدد مكونات هذا الغطاء. وبصفة عامة، تتغير مكونات وقيمة الغطاء النقدي مع تغير مستوى النشاط الاقتصادي. وتتغير كمية النقود المصدرة، بدورها، مع تغير الغطاء النقدي.

ويهدف المشرع من ذلك إلى توافر نوع من «المرونة» في عملية الإصدار. ولذا، سُميت النقود الورقية بمصطلح «النقود المدارة»، أي: التي تديرها الدولة من خلال البنك المركزي، بما يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي. ولكن، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أحد مكونات الغطاء النقدي - في كثير من الدول - هو سندات الحكومة، أي: قروض الدولة من البنك المركزي. وإذا كانت الحكومة غير مدركة تماماً لآثار التوسع في هذا الاقتراض، وبالتالي في الإصدار النقدي، ستكون النتيجة تعرض الاقتصاد القومي لحالة من التضخم الجامح. ومن ثم، تكون الدولة قد أدارت العرض الكلي للنقود «إدارة سيئة».

وأخيراً، تقوم الدولة - مباشرةً - بإصدار وسك، نوع آخر من النقود الائتمانية - كما أشرنا فيما سبق - وهو «النقود المساعدة»، أو ما يسمى «بالنقود الحكومية». ويشمل هذا النوع نقوداً ورقية ونقوداً معدنية ذات فئات صغيرة. ويتأسس الغرض من إصدار وسك، هذه النقود في العمل على تسهيل التبادل بتوفير نقود ذات فئات صغيرة من ناحية، وللحصول على إيرادات إضافية لتمويل جزء من النفقات العامة من ناحية أخرى. ولا تختلف هذه النقود، بنوعها من حيث الجوهر عن أوراق البنكنوت. إذ إنه لا توجد صلة تذكر بين قيمتها كسلعة، وقيمتها كنقود. فقيمة قصاصات الورق أو رقائق المعدن الرخيص المصنوعة منها لا تمثل شيئاً يستحق الذكر بالمقارنة بقيمتها النقدية. وحتى في الحالات التي تسك فيها الدولة هذه النقود من معادن نفيسة (فضة أو ذهب) نجد أن قيمة هذه النقود كسلعة لا تمثل نسبة كبيرة من قيمتها كنقود. ومن أمثلة هذه النقود: «النقود التذكارية».

ومع ذلك، نجد أن هذا النوع من النقود، أي: النقود المساعدة، لا يتطلب غطاءً نقدياً، كما هو الحال بالنسبة لأوراق البنكنوت. ولذلك، لكي يحد المشرع من قدرة الحكومة، وميلها، إلى إصدار وسك كميات كبيرة نسبياً من هذه النقود. وضع - في كثير من التجارب النقدية - عدداً من الضوابط، من أهمها: إعطاء هذه النقود قوة إبراء «محدودة» للذمة، بمعنى أن للأفراد الحق في عدم قبولها وفاءً للالتزامات بعد حد معين، وفرض حد أقصى للكمية المصدرة، أو المسكوكة منها. فمثلاً في التجربة المصرية، قرر القانون رقم (25) لسنة 1916 م للمسكوكات الفضية قوة إبراء في الوفاء بالالتزامات في حدود مبلغ (200) قرشاً، ولمسكوكات النيكل والبرونز في حدود (10) قروش. وبصفة عامة، لا تمثل هذه النقود، في واقع التجارب النقدية، إلا نسبة ضئيلة من العرض الكلي للنقود، كما سنشير فيما بعد في هذا المبحث.

4- النقود الكتابية: ظهرت النقود الائتمانية - كما قدمنا - عن طريق البنوك التجارية، وذلك عندما أصدرت صكوكًا أو أوراق بنكنوت أكبر بكثير من أرصدة المعادن النفيسة التي أودعها العملاء لديها. ولكن بعد أن انحصر حق إصدار أوراق البنكنوت في البنك المركزي، وأصبحت هذه النقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب، أي: أصبحت نقدًا نهائية في حد ذاتها استمر عمل البنوك التجارية واستمر تعامل الأفراد معها، ولم يتغير أساسًا جوهر هذا التعامل، وإن كان شكله قد تغير كثيرًا.

إذ استمر عملاء البنك التجاري، كعادتهم، في إيداع نقودهم طلبًا للأمان، وتسهيلًا للتبادل، مع تغيير في شكل النقود، وتعهد البنك بالدفع، وطريقة تداول هذا التعهد. فبعد أن كانت النقود معادن نفيسة، أصبحت الآن نقدًا ورقية قانونية. وبعد أن كان البنك يعطى تعهدًا بالدفع معدنًا في شكل صك، أي: أوراق بنكنوت، أصبح يقدم تعهدًا بالدفع نقدًا في صورة قيد كتابي أو دفترى في سجلات البنك، يتضمن التزام البنك بدفع مبلغ معين من النقود الورقية القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب. وبعد أن كان يتم تداول تعهدات البنوك التجارية بين الأفراد عن طريق تداول الصكوك أصبح يتم تداول التعهدات - أي: حقوق العملاء أو ودائعهم - عن طريق الشيكات.

ومن هنا، ظهرت «النقود الكتابية» أو نقود الودائع، أو ببساطة: الودائع أو الحسابات الجارية. ومن ثم، وصلت النقود إلى أعلى مراحل تطورها، وإلى أعلى مراحل التجريد. إذ أصبحت عبارة عن مجرد قيد في دفاتر البنوك التجارية، تعطي لصاحبه الحق في السحب نقدًا عند الطلب بوساطة الشيكات. فالنقود هي الحق المترتب على هذا القيد الدفترى، والشيك هو «وسيلة» تداول هذا الحق، أي: هذا النوع المتطور من النقود «المصرفية».

ولقد ظلت حقائق الفن المصرفي، كما هي، بمعنى أن المودعين لا يطالبون جميعاً مرةً واحدةً، في وقت واحد، بسحب «كل» ودائعهم، وإنما تأتي نسبة صغيرة منهم للمطالبة بالسحب، أو بمعنى أدق: لا يسحبون إلا «نسبة صغيرة» من مجموع ودائعهم. كما أن تيار السحب يقابله - عادةً - في الوقت نفسه تيار إيداع جديد. وتبقى الغالبية العظمى من المودعين يتداولون نقودهم الكتابية عن طريق الشيكات، دون حاجة أو رغبة لتحويلها إلى نقود قانونية. ولذلك، وجد البنك أن نسبة كبيرة من النقود القانونية التي يحتفظ بها في خزائنه «عاطلة». فبدأ أولاً - دون تضحية بثقة عملائه - في إقراض جزء مما اقترضه، أي: من ودائع عملائه، إما إقراض مباشر، أو شراء أوراق مالية، وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ولكن بعد أن أصبحت قيوده الدفترية - أي: نقود الودائع - تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات، انتقل إلى مرحلة ائتمانية أكثر تطوراً وأبعد أثراً في العرض الكلي للنقود، وفي النشاط الاقتصادي ككل، وكان قد مارسها فعلاً في أواخر مرحلة النقود المعدنية عندما أصدر صكوكاً «أضعاف» ما لديه من ذهب، حيث أبقى على أرصده النقدية «كلها» لديه لتقابل النسبة التي يسحبها عادةً عملاؤه. ثم أنشأ ودائع كلية «مضاعفة» على هذا الأساس، وبالتالي استطاع أن يخلق نقوداً، ومن ثم «يقترض ما لم يقترضه من أحد»، مباشرةً أو عن طريق شراء أوراق مالية، وحصوله بالتالي على أصول مثمرة أو مدرّة لإيراد، دون أي تضحية بثقة عملائه في قدرته على مقابلة طلباتهم بالدفع نقدًا، وفي الحال. وعليه، تعد قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع السمة المميزة لهذه المؤسسات النقدية، عن غيرها من المؤسسات. كما تعد في الوقت نفسه من أهم سمات النظام المصرفي الحديث. وتعطي هذه العملية مرونة كبيرة للسلطات النقدية في تحديد العرض الكلي للنقود، وإن كانت من ناحية أخرى قد

تتسبب في إدارة «سيئة» للنقود؛ إذا لم تستطع هذه السلطات إحكام إشرافها ورقابتهها على النشاط الائتماني بصفة عامة، وعلى نشاط هذه البنوك بصفة خاصة. حيث تكون نتيجة ذلك تعرض النشاط الاقتصادي لموجات حادة من التضخم والانكماش.

أشباه النقود: وهناك أنواع أخرى من الودائع تعامل معاملة الحسابات الجارية، أي: تعتبر نقودًا. ولعل المثال الواضح على ذلك في التجربة الأمريكية: حسابات «أوامر السحب عن طريق التفاوض»، و «السحب الفوري من حسابات الادخار». كذلك، يتعين اعتبار السحب عند الطلب من «الودائع الاستثمارية» في بعض البنوك الإسلامية جزءًا من الكتلة النقدية، لأنه يماثل تمامًا الودائع الجارية أو الحسابات الجارية. كما أن هناك أنواع أخرى من الودائع لعل أهمها: «الودائع لأجل». وهي ودايع لا يترتب لأصحابها حقوق بالدفع نقدًا إلا بعد مرور فترة معينة تُحدد بالاتفاق بين المودعين والبنك. ومن ثم، لا تعتبر نقودًا، لأنها لا تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات. إذ لا يمكن تحويلها إلى نقود قانونية بسرعة وسهولة ودون خسارة عند الطلب. وبالرغم من أن اعتبار هذه الودائع احد مكونات العرض الكلي للنقود، ليس أمرًا مألوفًا أو مقبولًا من جمهور الاقتصاديين النقديين نجد أنها، في الواقع، قريبة جدًا من النقود. إذ يمكن تحويلها إلى نقود في فترة قصيرة للغاية بيسر وسهولة عن طريق ملء المودع لاستمارة سحب في بنكه. ولذلك، تُسمى هذه الودائع «بأشباه النقود». فهي شيء يعد - إلى حد كبير - نقودًا، ولكنه ليس بالضبط نقودًا. وإذا ما تقيدنا بدقة بهذا التحديد لأشباه النقود، يمكن أن ندخل «أوامر السحب»، و «السحب الفوري» في التجربة الأمريكية، و «السحب عند الطلب» من الودائع الاستثمارية في التجربة المصرية - والتي ذكرناها حالًا - في «أشباه النقود».

وإذا قبلنا مصطلح «أشباه النقود» فسيكون لدينا العديد من «الأصول السائلة» الأخرى

التي لا تعتبر بصفة عامة وسائل دفع في حد ذاتها، ولكنها في الوقت نفسه قابلة للتحويل بسرعة وسهولة ودون خسارة تذكر إلى نقود، مثل: أذونات الخزانة والأوراق التجارية وودائع صناديق الادخار.

وسائط إلكترونية للنقود: ولعل شيوع استخدام «وسائط» استخدام النقود إلكترونيًا، كنتيجة مباشرة لثورة المعلومات والاتصالات التي نعيشها قد جعل البعض يعتقد أن هذه الوسائط أشباه المهمة للنقود. بل إن هناك من يُطلق عليها مصطلح: «النقود الإلكترونية». وتشمل هذه الوسائط: «بطاقة الائتمان»، و «بطاقة الدين»، و «البطاقة الذكية» والتي تُحمّل بالمبالغ التي يريد حاملها من حسابه بالبنك عن طريق آلة السحب الآلي أو الكمبيوتر الشخصي أو التليفون المعد لذلك، أو حتى المحمول، و «النقد الإلكتروني» والذي يستخدم لشراء السلع والخدمات عبر شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، عن طريق الكمبيوتر الشخصي أو حتى المحمول.

ولا شك أن هذه الوسائط قد أحدثت ثورة في «الائتمان التجاري» الذي تمنحه البنوك. وأكثر الدول استخدامًا لهذه الوسائط هي الدول الإسكندنافية، وبالذات فنلندا والسويد، يليها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بقية الدول الأوروبية واليابان وكندا. وهذه الوسائط جميعًا مرتبطة بالحسابات الجارية الخاصة بحاملها أو مستخدميها لدى البنوك. ومن ثم، لا تخرج عن كونها وسيلة لاستخدام «نقود الودائع»، تمامًا كالشيكات، وليست بالقطع، رغم تطورهما الهائل في تسهيل التبادل، «نقودًا» في ذاتها. فهي جميعًا لا قيمة لها إذا لم تكن مستمدة من، ومعتمدة على الحسابات الجارية لدى البنوك، تمامًا كالشيك بدون رصيد، أي: بدون حساب جاري دائن. وعلى ذلك، لا تعتبر هذه الوسائط «نقودًا»، ولا «أشياء نقود».

وبسبب هذه الثروة الهائلة في وسائط استخدام «النقود» إلكترونيًا، ولاستمرار هذه الثورة وتصاعدها خلال الزمن، يعتقد البعض بأن الدول المعاصرة تتجه بسرعة نحو

الاستغناء عن استخدام «النقود الورقية»، والتقدم نحو مجتمع «لا نقدي» ورقي. وبالرغم من إمكانية حدوث ذلك ستظل ظاهرة «النقود» قائمة من حيث الجوهر، «كأي شيء» يجوز القبول العام في التبادل. ولعلنا نتذكر هنا صرخة المدرسة الفرنسية النقدية للمناداة بالعودة إلى الذهب النقدي داخلياً لضبط فوضى إدارة العرض الكلي للنقود، وما نتج عنها من اختلالات هيكلية في الأداء الاقتصادي تضحماً وانكماشاً. إذاً، ستظل «النقود» قائمة، مهماً تطورت وسائط استخدامها. فبدونها لا وجود أصلاً لهذه الوسائط.

وأخيراً، تعتبر النقود الكتابية نقوداً «اختيارية»، أي: إنها ليست ملزمة للأفراد قانوناً في إبراء الذمة. وعلى ذلك، للأفراد حرية الخيار في أن يقبلوها أو لا يقبلوها - شيكات أو وسائط إلكترونية - وفاءً للالتزامات. ومع ذلك، تعتبر هذه النقود من أهم أنواع النقود في العصر الحاضر. ويفرق البعض بين النقود القانونية، وهي: أوراق البنكنوت. والنقود المساعدة والنقود الاختيارية، وهي نقود الودائع. أي: النقود الكتابية، فيطلق على الأولى مصطلح «العملة» وعلى الثانية مصطلح «النقد».

الأنواع:

بعد العرض السابق لتطور النقود من خلال مراحلها السلعية والمعدنية والورقية والكتابية، أي: منذ أن كانت النقود سلعاً طبيعية أو معدنية، إلى أن أصبحت مجرد قيد دفتری يتداول عن طريق الشيكات والوسائط الإلكترونية، نحاول هنا أن نتعرف على الأنواع المختلفة للنقود بصورة مختصرة ومحددة ومباشرة، مع التركيز على الأنواع القائمة بيننا في الأنظمة النقدية الحديثة، أي: مكونات العرض الكلي للنقود.

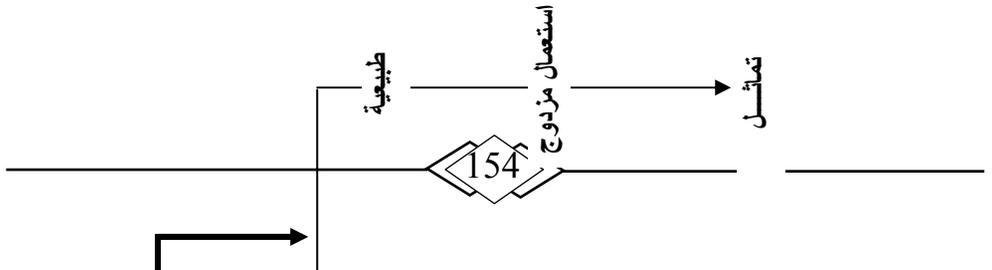
يمكن القول بصفة عامة أن النقود تنقسم - تاريخياً - إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: مجموعة النقود السلعية، ومجموعة النقود الائتمانية. وتتصف الأولى أساساً بخاصية التماثل والتعادل بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقود. ولا يمكن تصور حدوث اختلال بين القيمتين بالنسبة للسلع الطبيعية - «التماثل» أو التكافؤ. ولكن إذا ما حدث هذا

الاختلال بالنسبة للنقود المعدنية، كانت حرية الانتقال بين الاستعمالين النقدي وغير النقدي - من خلال حرية الصهر والسك، ووفقاً لقوى العرض والطلب - كفيلة بإعادة «التعادل» بطريقة آلية أو تلقائية.

وتتكون مجموعة النقود السلعية، بدورها من مجموعتين فرعيتين، وهما: النقود السلعية الطبيعية، والنقود السلعية المعدنية. وكانت الأولى تتكون من أنواع من النقود التي تستخدم أصلاً كسلعة اقتصادية نهائية، كالماشية والقمح والملح. ومن ثم، كان استخدامها مزدوجاً. بينما الثانية، كانت تتكون من معادن ذات استعمالين: غير نقدي ونقدي. وكانت تشمل المعادن الأساسية كالححاس والبرونز، والمعادن النفيسة: الذهب والفضة. وإذا استخدم معدن واحد كان النظام يسير وفقاً لقاعدة المعدن الواحد، وإذا استخدم المعدنان، كان يسير وفقاً لقاعدة المعدنين.

وتتكون مجموعة النقود الائتمانية، هي الأخرى، من مجموعتين فرعيتين، وهما: النقود الحكومية والنقود المصرفية. وتتكون الأولى من النقود المساعدة المعدنية والورقية، وهي نقود قانونية، وإن كانت ذات قوة إبراء «محدودة». وتتكون الثانية من أوراق البنكنوت أو النقود الورقية الرئيسية، ويصدرها البنك المركزي، وهي نقود قانونية ذات قوة إبراء «غير محدودة»، والنقود الكتابية أو نقود الودائع، وهي نقود اختيارية، وتخلقها البنوك التجارية. وفي أغلب التجارب، يكون البنك المركزي ملكاً للحكومة، أو تحت الإشراف المباشر والدقيق لها. ولذلك تعتبر أوراق البنكنوت، في الواقع حكومية أو شبه حكومية. وتسمى النقود الحكومية وأوراق البنكنوت بالعملة، لأنها نقود قانونية، بينما تسمى نقود الودائع بالنقد، لأنها اختيارية.

وعلى ذلك، تتخذ خريطة التقسيم العام للنقود الشكل التالي:



سلعية
(تساوي القيمتين)

انتهاية
(عدم تساوي
القيمتين)

معنوية

حكومية

مصرفية

استعمال بديل

معنوية

ورقية

بنكوت

كتابية

تعداد،
إبراء محدود
قانونية
(عملة)

إبراء محدود
قانونية
(عملة)

إبراء غير
محدود
قانونية
(عملة)

اختيارية
(نقد)

ومن الشكل السابق، يتضح لنا أن العرض الكلي للنقود يتكون من النقود الائتمانية. فبعد أن أصبحت النقود السلعية تاريخياً يُذكر لتفهم أدق وأعمق لكيفية عمل النظام النقدي، ولتأكيد الدور المهم الذي لعبته ظاهرة النقود في عملية التطور الإنساني، ولتبيان أن الثقة في النقود وفي مؤسساتها، إنما تولدت وتدعمت من خلال الممارسات السلعية الطويلة، أصبحت النقود التي نستعملها الآن كلها نقوداً ائتمانية. ومن ثم، يتكون العرض الكلي للنقود من ثلاثة أنواع، وهي: النقود المساعدة، وأوراق البنكنوت، والنقود الكتابية. وذلك باستثناء أشباه النقود، والتي تشمل العديد من «الأصول السائلة»، والتي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة ودون خسارة تذكر إلى وسائل دفع، أي: نقود.

وبصفة عامة، لا تمثل النقود المساعدة إلا نسبة ضئيلة في العرض الكلي للنقود، بينما تحتل النقود الكتابية مركزاً نسبياً مهماً، يتزايد باستمرار مع تزايد درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولة. وتشغل أوراق البنكنوت المركز الثاني، عادةً، في الأهمية النسبية للأنواع الثلاثة من النقود في الدول المتقدمة اقتصادياً، بينما تحتل المركز الأول في الدول المتخلفة اقتصادياً. وعموماً يمكن القول: إن التوزيع النسبي لمكونات العرض الكلي للنقود في الدول المتقدمة اقتصادياً، يدور بصورة تقريبية، حول النمط النسبي التالي: نقود كتابية (75٪)، وأوراق البنكنوت (22٪)، ونقود مساعدة (3٪). بينما في الدول المتخلفة اقتصادياً، يتخذ التوزيع النسبي للمكونات بصفة عامة، النمط التالي: أوراق بنكنوت (65٪)، نقود كتابية (32٪)، ونقود مساعدة (3٪). وعلى ذلك، تشكل النقود المصرفية، بنوعها، في المجموعتين من الدول، أكثر من (95٪) من العرض الكلي للنقود.



المبحث الرابع الخصائص والتعريف

بعد أن ناقشنا أهمية النقود وطبيعتها، وتناولنا المقايضة وصعوباتها، ونشأة النقود للتغلب على هذه الصعوبات، وبعد أن حددنا وظائف النقود المختلفة، وتبعنا المراحل المتعددة لتطورها، وبعد أن قمنا بتصنيف أنواع النقود، وتحديد مكونات العرض الكلي لها، نحاول هنا أن نقدم نبذة ختامية مختصرة عن الخصائص التي التصقت بالنقود، وتطورت بتطورها، بل دفعت إلى هذا التطور، ثم في النهاية نعطي تعريفاً عاماً - ودقيقاً بقدر الإمكان - لهذه الظاهرة الاقتصادية المهمة.

الخصائص:

لعلنا عرفنا الآن - من عرضنا السابق في هذا الفصل - أنه لكي يستحق «أي شيء» أن يوصف بالنقود، لا بد أن يقوم بوظائفها بدرجة كفاءة مناسبة. فالنقود هي «ما تقوم به النقود». أي: إن هذه الظاهرة تُحدد بوظائفها. فدواعي نشأة النقود تمثلت في محاولة التغلب على صعوبات المقايضة، ومن ثم تحددت وظائفها في أربع: وسيط للتبادل، ومقياس للقيم ومخزن للقيم، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة. ولكي تستطيع النقود القيام بهذه الوظائف بكفاءة، لا بد أن تتوفر فيها عدد من الخصائص المعينة.

وأهم هذه الخصائص على الإطلاق: القبول العام، فلكي يكون الشيء نقوداً أصلاً، لا بد من أن يجوز القبول العام من المتعاملين في الوفاء بالالتزامات. ويستند هذا القبول - كما أكدنا فيما سبق - على ثقة المتعاملين في هذا الشيء كنقود، والتي تستمد من الاعتقاد بأن الآخرين سوف يقبلونها كوسيط للتبادل. ولا تقبل النقود أصلاً لذاتها، ولا لما تحويه من مواد قد تكون في بعض الحقب من تاريخ النقود، مفيدة. وهذا واضح

تمامًا في حالة النقود التي نستعملها الآن. ولكن تُقبل للاعتقاد بأن الآخرين سوف يقبلونها.

ولكي يكون هذا الشيء متمتعًا بثقة المتعاملين في قبوله العام من الآخرين كوسيط «جيد» للتبادل، ومقياس «جيد» للقيم، لا بد أن يتصف بعدد غير قليل من السمات أو الخصائص باعتباره أصل مالي كامل السيولة، يمثل قوة شرائية عامة. لعل أهم هذه الخصائص هي:

- الثبات النسبي في القيمة.
- التجانس التام بين الوحدات المتماثلة في القيمة.
- القابلية للتجزئة والتجميع.
- سهولة الحمل والنقل والتخزين.
- عدم القابلية للعطب أو التلف.
- صعوبة غش الوحدات أو تزيفها.

وتتمتع النقود بأنواعها الثلاثة في النظام النقدي المعاصر بهذه الخصائص كأداة لتسهيل التبادل، لقبولها العام في الوفاء بالالتزامات، ولإلزام القانون للتعامل بها في شقها الحكومي، النقود المساعدة بقوة إبراء محدودة، وشبه الحكومي، أوراق البنكنوت بقوة إبراء غير محدودة.

التعريف:

بعد أن انتهينا من «قصة النقود»، نأتي في الختام إلى تعريفها. والتعريف الدقيق لأي شيء هو في الواقع الشيء نفسه بكل تفاصيله. ولهذا السبب حرصنا أن يكون التعريف هو آخر بند في العرض التفصيلي لظاهرة النقود. ومع ذلك، منهجيًا، يرغب الدارس

في التعرف بصورة مختصرة على الظاهرة التي يدرسها. ولمقابلة هذه الرغبة دعنا نخرج إلى كنوز الفكر الإسلامي «الثري»، لنرى ماذا قدم في هذا المجال. فعند الإمام أبي حامد الغزالي تعد النقود «نعمة» من نعم الله تعالى، ولأن النظام النقدي الإسلامي كان يطبق نظام المعدنين، فهو يقول: «ومن نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير، وبهما قوام الدنيا. وهما حجران لا منفعة في أعيانها، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته، وقد يعجز عما يحتاج إليه، ويملك ما يستغني عنه». ثم يستطرد قائلاً: «خلقها الله تعالى لتتداولها الأيدي، ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى وهي التوسل بهما إلى سائر الأشياء، لأنهما عزيزان في أنفسهما، ولا غرض في أعيانها» (أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، ج4، ص: 91).

ويقول الإمام ابن القيم: «الدراهم والدنانير أثان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددًا مضبوطًا، لا يرتفع ولا ينخفض. إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع، لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع. وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو غيره، إذ يصير سلعة ترتفع وتنخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلاف، ويشتد الضرر». (ابن القيم، إعلام الموقعين، دار الفكر، ج2، ص: 137-138).

وهذان النصان لا يحتاجان إلى مزيد من الشرح والتفصيل. فهما يشيران إلى فهم دقيق وعميق لظاهرة النقود، وإلى الوظائف الرئيسة التي «خلقت» من أجلها، وهي وسيط للتبادل، ومقياس للقيم. ولكي تقوم النقود بهاتين الوظيفتين بدرجة كفاءة

مناسبة يتعين أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.

وعلى ذلك، يمكننا، الآن، أن نتفق على أن النقود هي:

«أي شيء يتمتع بالقبول العام من المتعاملين كوسيط للتبادل ومقياس للقيم».

ولعل الدارس يتعرف، من خلال عرضنا لظاهرة النقود في هذا الفصل، لماذا قلنا «أي شيء»؟ لأن النقود اتخذت عبر تاريخها الطويل أشكالاً كثيرة. لكن، ليس المهم الشكل، شريطة أن تتوافر فيه خصائص المواءمة، وإنما المهم، كل الأهمية، القبول العام. ولعله يعلم الآن، لماذا قلنا «من المتعاملين»، وليس «من كافة المتعاملين»؟ لأن هناك نوع من النقود، وهو نوع مهم في النظام النقدي المعاصر، قد لا يُقبل من بعض المتعاملين، فهو: نقود «اختيارية»، وهو نقود الودائع أو النقود الكتابية. ولعله أخيراً يدرك، بعد أن قطعنا هذا الشوط في دراسة الظاهرة، لماذا اقتصر التعريف على وسيط للتبادل ومقياس للقيم؟ ولماذا قلنا «وسيط للتبادل» أولاً ثم «مقياس للقيم»؟ لأن الوظيفتين الثالثة والرابعة مساعدتان، وتنبثقان من الوظيفتين الرئيسيتين: وسيط للتبادل ومقياس للقيم. وذكرنا في التعريف وظيفة «وسيط للتبادل» أولاً لأهميتها في تعريف السيولة، وفي خاصية القبول العام.

وبعد هذا التحليل لظاهرة النقود، وبعد أن عرفنا أن معظم العرض الكلي للنقود (النقود المصرفية) مسئولة عنه مؤسسات ذات طبيعة خاصة، تنشأ منطقياً عدة تساؤلات حول ماهية هذه المؤسسات، ومما تتكوّن؟ وما هي طبيعة عملها؟ وما هي محددات هذا العمل؟ وما هي القواعد التي تحكم قدرتها على خلق وصناعة أو إصدار النقود؟ وكيف يمكن لهذه المؤسسات أن تموّل النشاط الاقتصادي في شتى المجالات؟ وتشكل الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها الموضوع الذي سنتناوله في الفصل التالي (الثالث) من هذه الدراسة، وهو: المؤسسات النقدية، أو البنوك.



قراءات ومراجع إضافية
لموضوعات الفصل الثاني

أولاً- مراجع عربية:

- 1- دكتور/ زكريا أحمد نصر، النقد والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967م).

- 2- دكتور/ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م).
 - 3- دكتور/ عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م).
 - 4- دكتور/ عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود البنوك، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1971م).
 - 5- دكتور/ عبد الوهاب أبو سليمان، البطاقات البنكية، (دمشق: دار القلم، 2003م).
 - 6- دكتور/ فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976م).
 - 7- دكتور/ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود، والبنوك، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967م).
-

ثانيًا: مراجع أجنبية:

- (1) W. T. Newlyn, Theory of Money, (Clarendon Press, Oxford, 1971).
- (2) F. S. Mishkin, The Economics of Money, Banking & Financial Markets, (Pearson International Edition, New York, 2004).
- (3) P. A. Samuelson, Economics, (McGraw-Hill Book Company, New York, 2001).
- (4) R. G. Lippy & P. O. Steiner, Economics, Harper & Row, New York, 1966).
- (5) L. C. Solmon, Economics, (Appleton Century Crofts, New York, 1972).

_____ * * * * * _____

تطبيقات

- (1) خلاصة.
 - (2) بعض المصطلحات الأساسية بالإنجليزية.
 - (3) أسئلة للمراجعة والاختبارات.
 - (4) نماذج إجابات بعض الأسئلة.
-

(1) خلاصة:

بعد أن قدم الفصل تعريفاً مبدئياً للنقود بأنها: أي شيء يحوز القبول العام من المتعاملين في تبادل السلع والخدمات وسداد الديون، انتقل لمناقشة أهمية النقود على أساس أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب النشاط الاقتصادي، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، ومن ثم، تؤثر مباشرة في مستويات التشغيل والدخل والأسعار، وفي توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

ولتبيان أهمية النقود في الفكر الاقتصادي، تناول الفصل أفكار المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الحديثة أو الكينزية، ومدرسة «ما بعد الحداثة» أو المدرسة النقدية الجديدة. فعرض بالنسبة للمدرسة الأولى: نظرية كمية النقود لفيشر، والتي قامت على فرضي: أن المجتمع يعمل عند حدود التشغيل الكامل للموارد، وأن سرعة دوران النقود ثابتة. ومن ثم، توصلت إلى أن هناك علاقة طردية خطية مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ثم جاءت نظرية الأرصد النقدية لمارشال أو نظرية كمبرج في النقود، كنظرية طلب على النقود لتؤكد ما توصلت إليه نظرية كمية النقود. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الكلاسيكية، إلا أن الواقع المشاهد يؤيد بصفة عامة حقيقة تغير الأسعار طردياً مع تغير كمية النقود، ولم يكن بالنسبة نفسها. وبصفة عامة، ترى هذه المدرسة أن النقود مهمة فقط كأداة لتسهيل التبادل.

ثم جاءت المدرسة الحديثة لتشدد على حقيقة أن مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع المعاصر لا يكون عند التشغيل الكامل، كما أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة. وبالتالي زيادة العرض الكلي الفعال للنقود، سوف يؤثر في الطلب الكلي من خلال زيادة الاستثمار، وزيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل، وبالتالي ينتقل المجتمع إلى مستوى أعلى من التوازن، بعد ذلك أي زيادات أخرى في

العرض الكلي للنقود قد تؤدي إلى زيادة في التشغيل والدخل، مع زيادة في الأسعار، وإذا ما اقترب الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، ستنعكس أي زيادات في الطلب الكلي من خلال زيادة عرض النقود مباشرةً على المستوى العام للأسعار، مما يعرض الاقتصاد لموجات تضخمية متصاعدة. وفي هذه الحالة يبدأ التشخيص الكلاسيكي في السريان.

وأخيراً أكدت المدرسة النقدية الجديدة على أن الطلب على النقود يرتبط بمستوى الدخل «الدائم»، وعديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، على عكس ما قدمه كينز، والذي اعتبر أن هذا الطلب يحكمه ثلاثة دوافع: المعاملات والاحتياط والمضاربة، وأن هذه الدوافع ترتبط عكسياً بسعر الفائدة، وبالذات دافع المضاربة. ثم خلصت هذه المدرسة - مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان - إلى القول بأنه رغم تغير سرعة الدوران إلا أنه يمكن التنبؤ بها، ومن ثم، أي زيادة في عرض النقود قد تؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل، باعتبار أن المجتمع المعاصر لا ينتج عند مستوى التشغيل الكامل. ثم انتهت المدرسة إلى ما توصلت إليه نظرية الكمية من أن النقود هي في الواقع المحدد الرئيس للإنفاق القومي. وعند مستوى قريب من التشغيل الكامل، سيكون أثر النقود مباشراً على مستوى الأسعار، ولم يكن بنسبة التغير في النقود نفسها.

وخلص الفصل من هذا العرض للمدارس النقدية الثلاث إلى أنه رغم أننا يجب أن نركز على الجانب «الحقيقي» للنشاط الاقتصادي، إلا أن النقود شديدة الأهمية ليس فقط لأنها أداة لتسهيل التبادل، بل أيضاً لتأثيرها المباشر في الجانب الحقيقي، في ظل اقتصاديات معاصرة لا تعمل عند حدود التشغيل الكامل. واعتبر النقديون «النقود» سلعة تبادل، وأصل مالي كامل السيولة، لا يدر دخلاً عادةً.

ثم انتقل الفصل لتناول دعاوى نشأة النقود، والمتمثلة في صعوبات المقايضة، حيث

اخترعت النقود للتغلب على هذه الصعوبات. فكانت وظيفة النقود كوسيط للتبادل حيث إنقسمت الصفقة العينية إلى صفتين نقديتين، للتغلب على صعوبة إيجاد التوافق المزدوج للرغبات بين المتعاملين؛ ووظيفة مقياس للقيم لمعالجة صعوبة التعرف على نسب التبادل وإيجاد وحدة للحساب، ومخزن للقيم للتغلب على صعوبة تخزين السلع، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة للتغلب على صعوبة إبرام عقود سلعية آجلة أو قروض سلعية.

وللإجابة على التساؤل عن كيفية تطور النقود، أكد الفصل على حقيقتين. الأولى، أن النقود خلال تاريخ تطورها مرت بمرحلتين سلعتين، النقود السلعية والنقود المعدنية، حيث كانت النقود فيها نقودًا «حقيقية»، كسلع طبيعية أو معادن، وتتساوى قيمة السلعة كسلعة مع قيمتها كنقد، تكافؤًا في حالة النوع الأول وتعادلًا من خلال قوى العرض والطلب في حالة النوع الثاني. ومن هنا نشأت الثقة في النظام النقدي، وترسخت، حتى الآن، خاصةً ظهرت أهمية النقود في تطور النشاط الاقتصادي. والحقيقة الثانية، أن تاريخ تطور النقود قد تضمن في الوقت ذاته نشأة وتطور المؤسسات المسئولة عنها وهي: البنوك. وانتقلت النقود في عملية تطورها إلى المرحلتين: الثالثة، النقود الورقية، والرابعة، النقود الكتابية. وفي هاتين المرحلتين، وصل التطور إلى مداه، حيث أصبحت النقود نقودًا ائتمانية، بمعنى عدم المساواة بالمرة بين قيمة الأشياء المصنوعة منها النقود وقيمتها النقدية. واعتمدت النقود على القبول العام والإلزام بقوة القانون في حالة النقود الورقية الرئيسية والنقود الحكومية، وعلى القبول العام وسهولة التعامل في حالة النقود الكتابية. وتكوّن في النهاية العرض الكلي للنقود في الأنظمة النقدية المعاصرة من هذه الأنواع الثلاثة، والتي تحتل فيه النقود المساعدة نسبة ضئيلة للغاية، لا تتجاوز (3%).

وانتهى الفصل بتلخيص والتأكيد على خصائص النقود، وعلى رأسها القبول العام من المتعاملين، أي: القيام بوظيفة وسيط للتبادل، ثم الثبات النسبي في القيمة، حتى تستطيع أن تقوم بالوظائف الثلاث الأخرى بدرجة كفاءة مناسبة، وبالذات كونها مقياس للقيم، ثم تجانس الوحدات المتماثلة في القيمة، ثم القابلية للتجزئة والتجميع، ثم سهولة الحمل والثقل والتخزين، وعدم القابلية للعطب أو التلف، وأخيرًا أن تكون «محصنة» ضد الغش والتزيف. وأخيرًا، قدم الفصل تعريفًا إسلاميًا لبعض فقهاءنا، والذي يتفق تمامًا، مع التعريف الذي سطرناه في نهاية الفصل، وهو أن النقود: هي أي شيء يتمتع بالقبول العام من المتعاملين كوسيط للتبادل ومقياس للقيم.



(2) بعض المصطلحات الأساسية بالإنجليزية:

- 1- Liquidity -1 السيولة
- 2- Barter -2 المقايضة
- 3- Double Coincidence of Wants -3 التوافق المزدوج للرغبات
- 4- Indirect Barter -4 المقايضة غير المباشرة
- 5- Medium of Exchange -5 وسيط للتبادل
- 6- Generalized Purchasing Power -6 قوة شرائية عامة
- 7- Standard of Value -7 مقياس للقيم
- 8- Hyper Inflation -8 تضخم مفرط
- 9- Store of Value -9 مخزن للقيم
- 10- Standard of Deferred Payments -10 وسيلة للمدفوعات المؤجلة
- 11- Commodity Money -11 النقود السلعية
- 12- Metallic Money -12 النقود المعدنية
- 13- Full Bodied Money -13 نقود رئيسة أو كاملة
- 14- Monetary Standard -14 القاعدة النقدية
- 15- Definitive Money -15 النقود النهائية
- 16- Legal Tender -16 النقود القانونية

- 17- Gold Standard -17 قاعدة الذهب
- 18- Paper Money -18 النقود الورقية
- 19- Banknotes -19 البنكنوت
- 20- Representative Paper Money -20 النقود الورقية النائبة
- 21- Credit Paper Money -21 النقود الورقية الائتمانية
- Or: Fractionally Backed paper Money -21 النقود الورقية الائتمانية
- 22- Fiat Money -22 النقود الورقية القانونية
- 23- Managed Money -23 النقود المدارة
- 24- Deposit Money -24 النقود الكتابية
- 25- Near Money -25 أشباه النقود
- 26- Credit Card -26 بطاقة الائتمان
- 27- Debit Card -27 بطاقة الدين
- 28- Smart Card -28 البطاقة الذكية
- 29- Electronic Money or E-Money -29 النقود الإلكترونية
- 30- Electronic Cash or E-Cash -30 النقد الإلكتروني



(3) أسئلة للمراجعة والاختبارات:

المجموعة الأولى: تعريف مصطلحات

في هذه المجموعة، يُطلب من الدارس تعريف مصطلح معين تعريفاً مختصراً ومحددًا، كما جاء في المتن.

عرف المصطلحات التالية:

- 1- العرض الكلي للنقود.
- 2- النقود.
- 3- نظرية كمية النقود.
- 4- نظرية الأرصدة النقدية.
- 5- سرعة دوران النقود.
- 6- طلب تفضيل السيولة.
- 7- الميل الحدي للادخار.
- 8- قانون ساي في الأسواق.
- 9- السيولة.
- 10- الأصل المالي.
- 11- النقود السلعية.
- 12- النقود النهائية.
- 13- النقود المصرفية.
- 14- النقود الحكومية.
- 15- النقود المدارة.
- 16- قاعدة الذهب.
- 17- النقود الاختيارية.
- 18- العملة.
- 19- بطاقة الائتمان.
- 20- أشباه النقود.

المجموعة الثانية: تعليل عبارات

في هذه المجموعة بشقيها يُطلب من الدارس تحديد ما إذا كانت العبارة صحيحة أم خاطئة، أو يختار من بين عبارات العبارة الصحيحة، ثم يذكر لماذا؟ أي: مع التعليل، باختصار.

(1) حدد عما إذا كانت العبارة التالية صحيحة أم خاطئة، ولماذا؟:

- 1- الورقة من فئة الخمسة جنيه في التجربة المصرية تعد من أهم مكونات النقود المساعدة. - تنص نظرية كمية النقود على أن عرض النقود يؤثر بالقطع في مستوى النشاط الاقتصادي.
- 2- نظرية فيشر في كمية النقود هي نظرية كمبرذج في النقود.
- 3- تتأسس النظرية الكينزية على مبدأ عكس قانون ساي تمامًا.
- 4- يتكون الطلب على النقود أساسًا من دافع المضاربة.
- 5- المدرسة الحديثة هي المدرسة النقدية الجديدة.
- 6- الاستثمار المخطط يتساوى دائمًا أبدًا مع الادخار المخطط.
- 7- مضاعف الإنفاق يعتمد أساسًا على الاستثمار الجديد.
- 8- مضاعف الإنفاق يتناسب تناسبًا عكسيًا مع الميل الحدي للاستهلاك.
- 9- مدرسة شيكاغو في النقود تتفق تمامًا مع المدرسة الكينزية.
- 10- جاءت النقود كمقياس للقيم للتغلب على صعوبة التخزين في ظل المقايضة.
- 11- وظائف النقود على سبيل الحصر والتحديد أربع وظائف.
- 12- في النقود السلعية، تتطابق دائمًا قيمة النقود كسلعة مع قيمتها كنقد.
- 13- النقود المعدنية ما هي إلا نقود سلعية.

- 14- بسبب ملكية الدولة للبنك المركزي، تستحوذ النقود الحكومية على نصيب كبير في كتلة النقود.
- 15- النقود النائبة هي نقود ذهبية.
- 16- النقود الائتمانية هي النقود الكتابية أو نقود الودائع أي: الحسابات الجارية.
- 17- النقود المصرفية هي نقود نهائية وتشمل النقود الحكومية والنقود الكتابية.
- 18- أشباه النقود كبطاقات الائتمان هي بالقطع نقود.
- 19- النقود الإلكترونية كبطاقات الائتمان والدين والبطاقة الذكية هي أحدث أنواع النقود.

(2) حدد الإجابة الصحيحة مما يلي، مع التعليل:

1- يرى الكلاسيك أن النقود مهمة لأنها:

(1) تؤثر في مستوى التشغيل (2) تُسهل التبادل (3) تؤثر في مستوى الأسعار

2- نظرية كمية النقود صحيحة لأنها:

(1) تعكس الواقع (2) وفقاً لفروضها

(3) تربط بين الإنفاق وكتلة النقود

3- نظرية الأرصدة النقدية، هي:

(1) نظرية كمبرج في النقود (2) نظرية فيشر في النقود (3) نظرية كينز في النقود

4- التفضيل النقدي يعني:

(1) إنفاق النقود (2) الاحتفاظ بالنقود (3) اكتناز النقود

5- الميل الحدي للاستهلاك قد يكون:

(1) صفرًا (2) واحد صحيح (3) أقل من الواحد الصحيح

6- يرى كينز أن سرعة دوران النقود:

(1) ترتبط بسعر الفائدة (2) ثابتة في الفترة القصيرة (3) تتغير

7- عند المدرسة الحديثة يعمل الاقتصاد:

(1) بعد حدود التشغيل الكامل (2) عند حدود التشغيل الكامل

(3) دون هذه الحدود

8- عند كينز الطلب الكلي:

(1) يؤثر في العرض الكلي (2) يتأثر بالعرض الكلي

(3) يؤثر في الاستهلاك

9- ترى المدرسة الحديثة أن زيادة العرض الكلي للنقود:

(1) يؤثر إيجابياً دائماً على مستوى التشغيل

(2) يؤثر إيجابياً ثم سلبياً على هذا المستوى

(3) لا يؤثر أبداً

10- مدرسة شيكاغو هي:

(1) المدرسة الجديدة الجديدة (2) هي المدرسة الكلاسيكية

(3) هي مدرسة الأرصد النقدية

11- وظائف النقود، هي:

(1) وظيفتان (2) أربع وظائف (3) خمس وظائف

12 - النقود السلعية:

(1) تتطابق قيمتها (2) تتعادل قيمتها (3) لا صلة بين قيمتها

13 - النقود المعدنية تشمل:

(1) النحاس والبرونز (2) كل المعادن تقريباً صاحبت تطورها

(3) الفضة والذهب

14 - نظام المعدنين هو المتكون من:

(1) معدن نفيس وآخر غير نفيس كنقود مساعدة

(2) معدنين نفيسين

(3) درجتين من النقاوة لمعدن نفيس واحد

15 - تشمل النقود المصرفية:

(1) النقود الحكومية فقط (2) النقود الحكومية والبنكنوت

(3) البنكنوت والنقود والكتابية

16 - تعد النقود النائبة:

(1) نقوداً اختيارية (2) نقوداً ذهبية (3) نقوداً ورقية

17 - تُعد نقود الودائع:

(1) نقوداً اختيارية (2) نقوداً نائبة (3) نقوداً قانونية

18 - أشباه النقود، هي:

(1) كل الأصول المالية السائلة (2) أذون الخزانة (3) النقود الإلكترونية

19 - العملة هي:

(1) النقود المساعدة (2) النقود المساعدة والبنكوت

(3) النقود المساعدة والمصرفية

20 - بطاقات الائتمان تعد:

(1) وسائل دفع جديدة (2) وسائل جديدة لاستخدام النقود

(3) نقوداً مصرفية جديدة

المجموعة الثالثة: أسئلة تقليدية

تم الإجابة على هذه الأسئلة في حدود الوقت المسموح، وقد تكون مباشرة من المتن.

1 - « كمية النقود، نظرية صحيحة تمامًا وفقاً لفروضها»، اشرح باختصار هذه العبارة.

2 - « لا تختلف نظرية كمية النقود عن نظرية الأرصد النقدية في تحديد دور النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار». اشرح باختصار هذه العبارة.

3 - تكلم - باختصار - عن نظرية كمبرج في النقود.

4 - من خلال الاستعانة برسم بياني، وضح كيف أن الاستثمار المحقق دائماً أبداً يتطابق مع الادخار المحقق.

5 - اشرح وجهة نظر مدرسة شيكاغو في دور النقود في النشاط الاقتصادي.

6 - « جاءت النقود للتغلب على صعوبات المقايضة». اشرح باختصار هذه العبارة.

- 7- ناقش وظيفة النقود كوسيط للتبادل.
- 8- تكلم باختصار عن مرحلة النقود السلعية في تاريخ تطور النقود.
- 9- «انتقلت النقود عبر تاريخها الطويل من حالة النقود «الحقيقية» إلى حالة النقود التجريدية». اشرح - باختصار - هذه العبارة.
- 10- ناقش مصطلح «أشباه النقود».

(4) نماذج إجابات على بعض الأسئلة:

أولاً: عرف المصطلحات التالية:

• النقود المعدنية • النقد.

الإجابة:

• النقود المعدنية: هي المرحلة الثانية من مراحل تطور النقود، وتختص بتعادل قيمة النقود كمعدن مع قيمتها كنقد. ويتم التعادل من خلال قوى العرض والطلب على المعدن. وكانت مرحلة طويلة ومزدهرة، انتهت عملياً عام 1931م بخروج آخر دولة عن قاعدة الذهب.

• النقد: مصطلح يُطلق على النقود الكتابية أي: نقود الودائع، لأنها نقود «اختيارية». أما «العملة» فتطلق على النقود القانونية، وهي النقود الحكومية المساعدة وأوراق البنكنوت.

ثانياً: حدد ما إذا كانت العبارة التالية صحيحة أم خاطئة، ولماذا؟

- عند كينز يتكون طلب تفضيل السيولة من ثلاثة دوافع.
- بطاقات الائتمان هي وسيلة إلكترونية جديدة لاستخدام نقود الودائع.

الإجابة:

• العبارة صحيحة، حيث يشمل الطلب الكينزي على النقود، أي: تفضيل السيولة على دافع المعاملات، ودافع الاحتياط، ودافع المضاربة، وترتبط هذه الدوافع وفقاً لكينز بتغيرات سعر الفائدة، وبالذات دافع المضاربة.

• العبارة صحيحة، لأن هذه البطاقات تستمد وجودها من الحساب الجاري للعميل

حامل البطاقة لدى البنك. فهي تمامًا كالشيكات وسيلة لاستخدام النقود، وليست نقودًا في حد ذاتها، وإن كانت سهلت كثيرًا التبادل.

ثالثًا: حدد الإجابة الصحيحة مما يلي، مع التعليل:

• مضاعف الإنفاق، يعتمد على:

(1) الاستثمار والاستهلاك (2) الاستثمار والاستهلاك المستقل

(3) الإنفاق الاستهلاكي

• جاءت النقود كوسيط للتبادل للتغلب على صعوبة:

(1) التخزين (2) المدفوعات المؤجلة

(3) التوافق المزدوج للرغبات

الإجابة:

• رقم (2)، حيث يعامل الاستهلاك المستقل عن الدخل معاملة الاستثمار في التأثير

«المضاعف» على مستوى الدخل، من خلال الميل الحدي للاستهلاك، إذ يساوي

المضاعف مقلوب الميل الحدي للدخار. فإذا كان الميل الحدي للدخار يساوي

(20٪)، فإن المضاعف يكون (5). وإذا كان الاستثمار (100) بليون جنيه،

والاستهلاك المستقل (50)، فإن الأثر على الدخل يساوي (5×150)، أي: (750)

بليون جنيه.

• رقم (3)، والتي تعني ضرورة أن يجد الشخص الذي لديه فائض مما أنتجه من

سلعة ويريد أن يبادلها بفائض سلعة أخرى يحتاج إليها شخص لديه هذا الفائض

الذي يريده، ويريد في الوقت نفسه فائض الشخص الأول، وأن يتفقا على نسبة التبادل بين السلعتين، ومكان وزمان التبادل، هنا، جاءت النقود فقسمت هذه الصفقة العينية إلى صفتين نقديتين، حيث يبيع الشخص ما لديه من فائض مقابل النقود، ثم يشتري بالنقود ما يريد من سلعة أو سلع أخرى. أي: قامت النقود بدور وسيط للتبادل.

رابعاً: أسئلة تقليدية

السؤال الأول:

اكتب في نظرية كمية النقود.

السؤال الثاني:

اعرض باختصار مرحلة النقود الكتابية.

الإجابة:

إجابة السؤال الأول:

مباشرة في المتن.

إجابة السؤال الثاني:

مباشرة في المتن، وتختصر بما يتفق مع الوقت.

خامساً: مسائل:

إذا كان المضاعف (4)، والاستثمار (80)، والأثر النهائي المضاعف على الدخل

(560) بليون جنيه، فما هو حجم الاستهلاك المستقل؟

1- يسير مجتمع ما وفقاً لنظام المقايضة، ويتعامل في (950) سلعة وخدمة، فما هي نسب التبادل التي يتعين على المتعاملين أن يعرفوها، حتى لا يقع على بعضهم ظلم؟

الإجابة:

1- الأثر المضاعف على الدخل = الإنفاق × حجم المضاعف

$$560 = \text{الإنفاق} \times 4$$

$$\therefore \text{الإنفاق} = \frac{560}{4} = 140 \text{ بليون جنيه}$$

وحيث إن الإنفاق = الاستثمار + الاستهلاك المستقل

$$\therefore \text{الاستهلاك المستقل} = 80 - 140 = 60 \text{ بليون جنيه.}$$

$$2- \text{حيث إن نسب التبادل لعدد (ن) من السلع والخدمات} = \frac{\text{ن (ن-1)}}{2}$$

$$\therefore \text{عدد النسب في مثالنا} = \frac{950(1-950)}{2} = 450775 \text{ نسبة تبادل.}$$

ملاحظات الدارس حول النقاط الأساسية